



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 10

### الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأربعاء 06 ربيع الأول 1435  
الموافق 08 جانفي 2014 (صباحا ومساء)

# فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة ..... ص 03  
• عرض ومناقشة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011.
- 2 - محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة ..... ص 22  
• رد السيد وزير المالية.

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة  
المنعقدة يوم الأربعاء 06 ربيع الأول 1435  
الموافق 08 جانفي 2014 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

به، فإن التقرير الذي يعرض مشروع قانون تسوية الميزانية، يذكر بصفة موجزة الإطار الاقتصادي الكلي، والذي تم من خلاله إعداد وتنفيذ قانون المالية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

يندرج قانون المالية لسنة 2011، ضمن السياسة الميزانية المتبعة خلال العشرية الأخيرة، التي حددت أهدافا جوهرية مثل التكفل بالخدمة العمومية، ووضع الشروط اللازمة للتنمية مع تنوع النشاطات الاقتصادية.

فعلى الصعيد الاقتصادي الكلي، تميزت سنة 2011 بما يلي:

- تسجيل نسبة نمو مقدر بـ 2.6% و 5.5% خارج المحروقات.

- وجود نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، مدعم أساسا بقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 5.5% والخدمات التجارية بـ 6.9% والتي تبقى رهينة الطلب القوي الناجم عن تنفيذ البرامج الاستثمارية.

- إرتفاع الجباية البترولية غير المدرجة في الميزانية إلى 2300.3 مليار دج في 2011 مقابل 1318.3 مليار دج في

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد وزيرين ومساعديهما؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، ليعرضه علينا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقدم لمجلسكم الموقر، مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2011.

لقد تم إعداد مشروع قانون تسوية الميزانية طبقا للتشريع المعمول به، والذي يكرّس الرقابة على تنفيذ قوانين المالية من طرف الهيئة التشريعية، مع تحديد السنة المرجعية كما تعلمون (- ن 3).

فضلا عن النتائج المالية المحددة بموجب التشريع المعمول

للإيرادات الميزانية المقدرة بـ 3.474.1 دج، أي ما يمثل 24% من الناتج الداخلي الخام؛ ونفقات ميزانية بمبلغ 7.468.4 مليار دج (بما فيه النفقات غير المتوقعة بمبلغ 119.5 مليار دج)، أي ما يمثل 51.6% من الناتج الداخلي الخام. ونظرا للسياسة الحذرة المتبعة من طرف الدولة، فقد تم تغطية هذا العجز الميزانياتي تغطية كافية بواسطة السيولة المتاحة الموجودة في مسار أموال الخزينة وعلى مستوى صندوق ضبط الإيرادات الذي عادل في نهاية 2011 مبلغ 7.143.16 مليار دج.

فيما يخص إيرادات الميزانية:

ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 2011 توقع مبلغ إيرادات بـ 3.198.4 مليار دج، مقابل 2.992.4 مليار دج متوقعة في قانون المالية السنوي أي بزيادة 206 مليار دج أي 6.9% ناتج عن الإيرادات الجبائية بـ 149 مليار دج والجبائية البترولية بـ 57 مليار دج.

فيما يخص الإنجازات فقد قدر مبلغ الإيرادات الميزانية دون احتساب الفائض الناتج عن الجبائية البترولية المخصصة لصندوق ضبط الإيرادات بـ 3.474.1 مليار دج، موافقا لـ 108.62% من الإيرادات الميزانية المتوقعة بموجب قانون المالية التكميلي، إن فائض القيمة المقدرة بـ 8.6% الموافق لمبلغ 275.7 مليار دج ناتج أساسا عن:

- حاصل الضرائب المباشرة بـ 76.8 مليار دج وحاصل الإيرادات الأخرى بـ 196.8 مليار دج؛  
- الانخفاض المسجل لحاصل الجمارك 30.5 مليار دج ولحاصل الضرائب على الأعمال 16.1 مليار دج.

- علاوة على ذلك، فإن تطور الإنجازات المسجلة خلال السنتين 2010 و 2011 يظهر تقدما بـ 417.3 مليار دج، أي 13.7% منتقلا من 3.056.7 مليار دج إلى 3.474.1 مليار دج، تعتبر هذه الزيادة ناتجة أساسا عن ارتفاع بـ 25% من الجبائية العادية وبـ 1.8% من الجبائية البترولية.

فيما يخص نفقات الميزانية:

بلغت بعنوان السنة المالية 2011 ما قيمته 7.468.4 مليار دج منها:

- 3.945.1 مليار دج لنفقات التسيير؛

- 3.403.8 مليار دج لنفقات التجهيز؛

- 119.5 مليار دج للنفقات غير المتوقعة.

ارتفعت هذه النفقات بـ 32.2%، مقارنة بتلك المسجلة

2010 الشيء الذي رفع متاحات صندوق ضبط الإيرادات من 5.634.7 مليار دج في 2010 إلى 7.143.1 مليار دج في نهاية 2011 أي بنسبة نمو 26.8%.

- وجود فائض في الميزان التجاري بـ 26.3 مليار دولار أمريكي الناتج عن ارتفاع نسبة تصدير المحروقات بـ 31.30% والتي بلغت 73.6 مليار دولار.

- تحسن طفيف في سعر الصرف بـ 1.6 دج للدولار الأمريكي الواحد، أي انتقل من 74.4 دج للدولار الأمريكي الواحد في 2010 إلى 72.8 دج للدولار الأمريكي الواحد في 2011.

- بلوغ نسبة التضخم 4.52% في 2011، أي بمستوى أعلى بـ 0.6% نقطة عن المعدل لسنة 2010.

- تسجيل انخفاض في المديونية الخارجية عموما بـ 1.3 مليار دولار بوصول جاري الدين الخارجي إلى 4.4 مليار دولار، أي ما يمثل 2.2% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3.5% في سنة 2010.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

فيما يخص تنفيذ قوانين المالية:

لقد تم تحديد مستوى ميزانية الدولة لسنة 2011 والخاصة بتنفيذ الشطر الثاني من البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014 وفق معيارين أساسيين، تمثلا في الإرادة في استقرار نفقات التسيير مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات غير القابلة للتقليص في مختلف القطاعات.

وفي نفس السياق، تهدف السياسة الجبائية إلى التخفيف من الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل، مع تبسيط الإجراءات الجبائية وانسجامها، وكذا محاربة الغش الجبائي بالإضافة إلى تعزيز إجراءات التحصيل.

تهدف هذه السياسة عموما، إلى تحسين الخدمة العمومية، والنهوض بالنشاط الاقتصادي والتكفل العادل بالطلب الاجتماعي.

فيما يخص النتائج المالية، تدرج السنة المالية 2011، بعنوان عمليات الميزانية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة، عجزا نهائيا يقدر بـ 3.994.4 مليار دج، أي ما يمثل 27.6%، من الناتج الداخلي الخام وهو ناتج عن المبلغ الإجمالي

في 2010 والتي بلغت 5.648.9 مليار دج .

فيما يخص نفقات التسيير:

إن ميزانية التسيير للدولة المصادق عليها بعنوان قانون المالية لسنة 2011 بلغت 3.434.3 مليار دج، وقد وصل هذا المبلغ بموجب قانون المالية التكميلي إلى 4.291.2 مليار دج، أي بزيادة تقدر بـ 856.9 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 25%، من مخصصات الأولوية فقد تم توزيع هذا الغلاف الإضافي على الدوائر الوزارية التالية:

- الدفاع الوطني: 18.7 مليار دج، أي 2.2%؛

- التجارة: 4.4 مليار دج، 0.5%؛

- الفلاحة: 180 مليار دج، أي 21%؛

- العمل، الشغل والضمان الاجتماعي: 47 مليار دج، أي 5.5%؛

- التضامن الوطني: 45 مليار دج، أي 5.3%؛

- الأعباء المشتركة: 561.6 مليار دج، أي 65.5%.

كما بلغت الاعتمادات المستهلكة 3.945.1 مليار دج، أي نسبة الإنجاز الإجمالية تساوي 91.9% وبلغت هذه النسبة 93.1% للدوائر الوزارية و75.6% فيما يتعلق بالنفقات المشتركة.

فيما يخص نفقات التجهيز:

يندرج قانون المالية لسنة 2011، ضمن إطار استكمال أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) المقرر من قبل مجلس الوزراء، المؤرخ في 24 ماي 2010 والذي قدرت تكلفته 21.214 مليار دج.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

بالنسبة لسنة 2011، فإن سقف رخص البرامج المقرر بموجب قانون المالية قد حدد بـ 2.475.5 مليار دج، منه 2.415.5 مليار دج لبرنامج الاستثمارات أي 97.6% و60 مليار دج للعمليات برأس المال أي 2.4%.

وقد وزعت رخصة البرنامج الأولية خارج العمليات برأس المال على البرامج الجديدة بـ 2084.4 مليار دج، أي ما يمثل 86.3% ولإعادة التقييم بـ 331.1 مليار دج، أي ما يمثل 13.7%.

بصفة إجمالية، وصل سقف رخصة البرنامج بموجب قانون المالية التكميلي إلى 3.893.2 مليار دج، منها 3.489

مليار دج للاستثمارات و395.1 مليار دج للعمليات برأس المال .

وخصص الغلاف المالي الإضافي الذي بلغ 1.417.7 مليار دج للتكفل أساسا بالبرامج المقررة من قبل مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011.

فيما يخص اعتمادات الدفع فقد قدر المبلغ الذي أقره قانون المالية السنوي بـ 3.184.1 مليار دج، منه 2.778.9 مليار دج بالنسبة للاستثمار أي 87% و405.2 مليار دج للعمليات برأس المال أي 12.7%.

وتتوزع اعتمادات الاستثمار بمبلغ 2.124.9 مليار دج لتمويل البرامج الجارية أي 76.5% و654 مليار دج لتمويل البرامج الجديدة أي 23.5%.

كما ارتفع الغلاف المالي لاعتمادات الدفع إلى 3.981.4 مليار دج في قانون المالية التكميلي، منه 3.148.3 مليار دج موجهة للاستثمارات و833 مليار دج للعمليات برأس المال، أي بزيادة إجمالية تقدر بـ 797.3 مليار دج أي 20% مقارنة بقانون المالية السنوي، والتي خصصت لتمويل العمليات التالية:

- إنجاز 410.000 مسكن عمومي إيجاري بمبلغ 276 مليار دج؛

- إنجاز أو تمديد الترامواي على مستوى قسنطينة، وهران، ورقلة وسيدي بلعباس بمبلغ 25 مليار دج.

- إصلاح الخسائر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية التي مست 18 ولاية (نهاية 2010 وبداية 2011) بمبلغ 8.2 مليار دج.

- تغطية عملية إعادة تأهيل وتطوير مناطق النشاطات بمبلغ 8 مليار دج؛

- تغطية البرنامج الجاري الخاص بقطاع البرامج البلدية للتنمية بمبلغ 22 مليار دج.

وقد استفادت القطاعات الفرعية: السكن، الطرقات، المنشآت القاعدية الإدارية لوحدها من 47.6% من الغلاف المالي المخصص للاستثمار.

يقدر مبلغ الاعتمادات المجددة في هذا الإطار بعنوان ميزانية سنة 2011 بـ 3.403.9 مليار دج، أي 85% من الاعتمادات المصادق عليها.

إن مبلغ الاعتمادات المجددة للسنة الميزانية 2011، الذي يضاف إليه باقي الاعتمادات على تلك المسجلة

دج، أي برصيد إيجابي يساوي 45.9 مليار دج. وتتعلق التسبيقات المسجلة في الجانب المدين لهذه الحسابات أساسا ب:

- التسبيقات الممنوحة لتسيير المصالح الاستشفائية بمبلغ 401.9 مليار دج.

- التسبيقات الممنوحة إلى شعبة الفلاحة ووحدات تحلية مياه البحر للتكفل بفارق السعر بمبلغ 19.5 مليار دج، وبلغت تسديدات هذه التسبيقات 59.1 مليار دج، أي برصيد إيجابي يعادل 39.6 مليار دج.

- تسجل قروض الخزينة في الجانب المدين مبلغا يقدر بـ 205 مليار دج، وتتكون أساسا من قروض للسكن: قروض الصندوق الوطني للسكن، برنامج البيع بالإيجار بمبلغ 10.4 مليار دج، قروض للبنك الجزائري للتنمية (قروض مباشرة) بمبلغ 121.8 مليار دج وقروض للمؤسسات الصناعية الاقتصادية بمبلغ 36.7 مليار دج، يسجل هذا الحساب في الجانب الدائن مبلغا قدره 28.5 مليار دج موافقا للتسديدات بتخفيف القروض.

- فيما يخص السنوات المالية السابقة التي تتعلق أهمها بتسديدات الحكومات الأجنبية بمبلغ 17.6 مليار دج ويسجل هذا الحساب في نهاية السنة رسيدا مدينا قدره 176.6 مليار دج.

- بلغت حسابات المساهمة مبلغا يقدر بـ 42 مليار دج في الجانب المدين و 1.9 مليار دج في الجانب الدائن، أي برصيد مدين يعادل 40 مليار دج الناتج أساسا عن اكتتابات تساهمية من طرف الخزينة العمومية، وهذا في إطار تعزيز الأموال الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري.

- تتيح حسابات الاقتراض، التي تعرض عمليات الدين نظرا لاكتتابات وتسديدات قيم الدولة والاقتراضات الأجنبية، رسيدا دائنا يقدر بـ 111.2 مليار دج.

سيدي رئيس مجلس الأمة،  
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،  
فيما يخص تسيير سنة 2011 وعلى الصعيد المحاسبي، فإن نتائج الميزانيات غير المضبوطة سجلت مبلغا سلبيا قدره 178.3 مليار دج، يمثل مكشوبا يستعرض هيكله كما يلي:

- عجز نهائي على عمليات الميزانية بمبلغ 3.994.4 مليار دج منه مبلغ 3.874.9 مليار دج مسجل بعنوان تنفيذ قانون المالية؛

سابقا في حسابات التخصيص الخاص والمكرسة لمختلف البرامج يقدر بـ 3.495.2 مليار دج.

كما يقدر مبلغ الاعتمادات المستهلكة بـ 2.101.2 مليار دج، ممثلا بـ 61.7% من الاعتمادات المجددة و 52.8% من الاعتمادات المصادق عليها.

توزع الاعتمادات المستهلكة بما يعادل 1.506 مليار دج على برامج الاستثمار بـ (71.7%) و 595.2 مليار دج على العمليات برأس المال أي 28%.

أما فيما يخص الحسابات الخاصة للخزينة:

بعنوان السنة الميزانية 2011، سجلت الحسابات الخاصة للخزينة، على الصعيد المحاسبي، مبلغا إجماليا يقدر بـ 4.355.3 مليار دج في الحساب المدين و 7.608.6 مليار دج في الحساب الدائن، أي رسيدا دائن يقدر بـ 3.253.4 مليار دج.

تم تلخيص الوضعية حسب فئة الحسابات على النحو التالي:

- سجلت الحسابات التجارية رسيدا إيجابيا بمبلغ 556.2 مليون دج الناجم أساسا عن نشاط حظائر عتاد مديريات الأشغال العمومية والري.

- سجلت حسابات التخصيص الخاص التي عددها 75 في الأصول مبلغا إجماليا يساوي 6.346.1 مليار دج وفي الخصوم مبلغا يساوي 3.033.7 مليار دج، أي برصيد تسيير إيجابي يعادل 3.312.4 مليار دج.

- سجل صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 31/12/2011 رسيدا إيجابيا يقدر بـ 7.143.1 مليار دج منه 2.300.3 مليار دج مسجل بعنوان السنة المالية 2011.

- سجلت حسابات التخصيص الخاص الخمسة (05) الموجهة لبرامج التجهيز العمومي رسيدا دائنا في التسيير قيمته 1.394.04 مليار دج لسنة 2011 ماعدا صندوق ضبط الإيرادات وحسابات التخصيص الخاص الخمسة الموجهة لبرامج التجهيز العمومي، تجدر الإشارة إلى أن حسابات التخصيص الخاص (69) المتبقية سجلت رسيدا دائنا يعادل 409.9 مليار دج سنة 2011.

سجل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الممول من طرف الجباية المحلية، بالإضافة إلى الإعانات الميزانية رسيدا دائنا بـ 180.1 مليار دج في 31 ديسمبر 2011.

تمثل حسابات التسبيقات بعنوان التسيير السنوي مبلغا مدينا قدره 421.5 مليار دج ومبلغا دائنا قدره 467.3 مليار

والإنجازات.  
ويجد تقديم نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، مبرره الدستوري في أحكام المادة 160 من الدستور، وأحكام المواد: 2 و3 و5 و68 و76 و77 و78 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، وكذا أحكام المادة 18 من الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم.  
ولم تخرج أهداف هذا النص عن نطاق تلك المحددة في القانون رقم 84-17، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والمتمثلة في تحديد نتائج تنفيذ قانون المالية الأولي وقانون المالية التكميلي لسنة 2011، وهي:  
- الفائض أو العجز الناجم عن الفرق الصافي بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة.  
- النتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة.

- نتائج تسيير عمليات الخزينة.  
- التغييرات الصافية للحسابات الخاصة، الاقتراض والمساهمة.

هذا، وبعد إحالة النص المذكور على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 29 ديسمبر 2013، عقدت اللجنة اجتماعاً بمقر المجلس، ظهيرة يوم الإثنين 6 جانفي 2014 برئاسة السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة، استهلته أشغالها بالاستماع إلى ممثل الحكومة، السيد كريم جودي، وزير المالية، حول نص القانون، بحضور السيد محمد جلاب، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية.

وقد قدم ممثل الحكومة عرضاً تناول فيه الأحكام التي تضمنت المعطيات المتعلقة بتسوية الميزانية، وشرح ظروف تنفيذها، واستمع بدوره إلى استفسارات وملاحظات أعضاء اللجنة، الذين تطرقوا أيضاً في مداخلاتهم إلى الملاحظات التي سجلها مجلس المحاسبة في تقريره التقييمي، وذلك بهدف تسليط المزيد من الضوء عليها، والحصول على إجابات واضحة للاستفسارات المطروحة.

وفي أعقاب هذا الاجتماع، عقدت اللجنة جلسة عمل برئاسة السيد رئيس اللجنة، تدارست فيها ردود ممثل الحكومة على ما ورد في مداخلات أعضاء اللجنة والمعطيات

- أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة بمبلغ 791.8 مليار دج؛  
- الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة بمبلغ 133.1 مليار دج؛  
- تغيير صافي دائن لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة والذي بلغ 3.086.1 مليار دج؛  
- تغيير صافي دائن لحسابات الاقتراض بمبلغ 111.1 مليار دج؛  
- تغيير صافي مدين لأرصدة حسابات المساهمة والذي بلغ 40 مليار دج.  
في الأخير وبعد المصادقة على قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2011، ستنتقل النتائج المبينة فيه إلى متاح ومكشوف الخزينة، وستعرض الوضعية المعززة للحساب الدائم لنتائج الخزينة ضمن كتابات الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة لوزارة المالية، متاحاً إجمالاً قدره 1.266.3 مليار دج.  
شكراً للجميع على حسن الانتباه.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

#### السيد مقرر اللجنة المختصة:

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،  
السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
أتشرف بأن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011.

#### المقدمة

يعد القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية المعنية، الذي يكتسي طابع قانون المالية، أحد أهم الآليات المتاحة للبرلمان لممارسة الرقابة البعديّة على ظروف استخدام الأموال العمومية، ولا سيما المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومراقبة حسابها الختامي، وإجراء مقارنة فعلية بين التقديرات

لسنة 2011، والمخصص لمتاح ومكشوف الخزينة، بلغ 3994.360.749.888.25 دج.

إضافة إلى هذا، تطرق ممثل الحكومة إلى فوائد الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2011، والمخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة، فأوضح أنها بلغت 791.842.530.319.58 دج.

وتحدث عن الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2011، والمخصصة لحساب ومكشوف الخزينة، فأشار إلى أنها بلغت 133.128.171.926.84 دج.

وفي موضوع متصل يتعلق بالتغيرات الصافية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة للسنة المالية 2011، أوضح أن:

- التغير الإيجابي الصافي لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة، بلغ 3086.169.923.859.96 دج.

- التغير الإيجابي الصافي لأرصدة حسابات الاقتراض، بلغ 111.191.168.899.63 دج.

- التغير السلبي الصافي لأرصدة حسابات المساهمة، بلغ 40.062.735.299.95 دج.

أما العجز الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2011، فأوضح أنه بلغ 178.348.034.035.87 دج.

وأكد في ختام تقديمه لنص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، أن النتائج المذكورة في نص هذا القانون كانت محل مشاورات مع جميع القطاعات والهيئات المعنية.

(2) النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة:

خلال النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة، وجه الأعضاء جملة من الأسئلة، تضمنت نقاطا كانت بمثابة تقييم لنص هذا القانون، نذكرها فيما يلي:

1 - هل تملك وزارة المالية الهياكل القادرة على التدقيق، لاسيما في أرقام بنك الجزائر وأرباح شركة سوناطراك؟

2 - لوحظ عدم انطلاق مشاريع برمجتها قطاعات حكومية، منها الفلاحة، الداخلية والنقل، منذ ثلاثين سنة، فلماذا؟

3 - ما هي أسباب تأخر تنفيذ برامج التنمية وكذا عدم بلوغ الأهداف المسطرة؟

4 - لوحظت عيوب ونقائص في المعلومات بخصوص تنفيذ البرامج القطاعية.

والتوضيحات التي قدمها وأعدت هذا التقرير التمهيدي، الذي تضمن مقدمة، وعرضا ومناقشة النص ورد ممثل الحكومة وخلاصة.

عرض ومناقشة نص القانون

قصد مناقشة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، وكما ورد في المقدمة، استمعت اللجنة إلى ممثل الحكومة وفتحت معه نقاشا في الموضوع طرحت من خلاله العديد من الأسئلة، وبخاصة حول الملاحظات التي أدرجها مجلس المحاسبة في تقريره التقييمي حول المشروع التمهيدي، للحصول على إجابات للأسئلة المطروحة، من جهة، وتسليط الضوء على ملاحظات مجلس المحاسبة، من جهة أخرى، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

(1) تقديم نص القانون:

تطرق ممثل الحكومة خلال تقديمه نص القانون إلى الإيرادات والحواصل والمداحيل، وتوزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيتي التسيير والتجهيز للسنة المالية المعنية، والحساب المشتمل على الفارق بين الإيرادات والنفقات، وكذا نتائج تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة ونتائج تسيير عمليات الخزينة، وظروف تنفيذ قانون المالية الأولي وقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

فبخصوص الإيرادات والحواصل والمداحيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة، أشار إلى أن المبلغ الإجمالي لها وصل إلى 3474.114.185.061.75 دج، طبقا للتوزيع الوارد في الجدول (أ) من قانون المالية التكميلي لسنة 2011، خصص منه للمساهمات مبلغ 23.500.00 دج.

أما النتائج النهائية لنفقات الميزانية العامة للدولة لسنة 2011، فأوضح أنها بلغت 7468.474.934.950 دج، موزعة على النحو الآتي:

- نفقات التسيير: بلغت 3945.128.790.452.36 دج، موزعة حسب الوزارات، طبقا للجدول (ب) من قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

- نفقات التجهيز: بلغت 3403.843.766.199.99 دج، موزعة حسب القطاعات، طبقا للجدول (ج) من قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

- نفقات غير متوقعة: بلغت 119.502.378.297.65 دج. كما أوضح أن العجز النهائي لعمليات الميزانية



يوليو سنة 1998، المعدل والمتمم.

2 - ملاحظات عامة حول الحسابات الخاصة للخزينة: أسفرت رقابة مجلس المحاسبة عن تسجيل عدة ملاحظات ونقائص في تسيير الحسابات الخاصة للخزينة، والتي تم ذكر بعضها في التقارير السابقة للمجلس، وهي:

- اللجوء المتكرر لفتح حسابات التخصيص الخاص، أدى إلى صعوبة تسييرها، بسبب ارتفاع عددها الذي تجاوز 70 حساباً في 31 ديسمبر 2011.

- غياب التنسيق بين المحاسب العمومي المعين والأميرين بالصرف.

- المبالغة في فتح هذه الحسابات مع عدم بلوغ الأهداف المتوقعة، بسبب غياب المتابعة لها وتطهيرها وتقييمها.

- تجريد الأموال العمومية للحسابات الخاصة للخزينة والاعتمادات المعبأة منذ عدة سنوات، دون التوصل إلى استخدامها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

- وجود حسابات تخصيص خاص تحتوي على مبالغ كبيرة بقيت جامدة ولم يتم تحريكها رغم احتوائها على أرصدة هامة.

- وجود بعض الحسابات التي حققت أهدافها ولم يتم تصفيتها أو إقفالها.

4) ردود ممثل الحكومة:

أوضح ممثل الحكومة خلال رده على أسئلة وملاحظات أعضاء اللجنة، ما يلي:

بشأن الملاحظات التي أبدتها مجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2011، أوضح ممثل الحكومة أن التقرير المذكور يحال على البرلمان بعد إعداده ولا يناقش مع القطاعات المعنية، وأن المعطيات المحاسبية المقدمة من قبل الحكومة لم يثر بشأنها مجلس المحاسبة أية معارضة، وقد أعدها محاسبون مؤهلون، ومن ثم فالأرقام المقدمة صحيحة وذات مصداقية، وهذا الشق يمثل الجانب المحاسبي لقانون تسوية الميزانية، أما الملاحظات المذكورة، فهي تخص جانب التسيير، وهو الجانب الذي أشار المجلس بشأنه إلى وجود نقائص في التسيير بالنسبة لبعض القطاعات.

وأضاف ممثل الحكومة أنه في حالة معاينة أضرار تمس الخزينة العمومية، فإن لمجلس المحاسبة كامل الصلاحيات، لممارسة مهامه الرقابية، وما يترتب عنها من فرض جزاءات

5 - ما هي المبالغ التي لم يتم تحصيلها جراء التهرب الضريبي، وما هي الأسباب التي أدت إلى عدم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيلها؟

6 - تعيين مراقب مالي على مستوى البلدية أصبح يعرقل في بعض الأحيان سير العمل بها.

3) ملاحظات مجلس المحاسبة:

أدرج مجلس المحاسبة في تقريره التقييمي حول المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، جملة من الملاحظات التي ارتأت اللجنة إدراجها بشكل مختصر في هذا التقرير التمهيدي، من منطلق تعميم الفائدة وترقية مبدأ الشفافية الذي تعمل الدولة على ترسيخه في تسيير ميزانية الدولة، ولتدارك النقائص المسجلة، مستقبلاً، ليس إلا، وفيما يلي تلك الملاحظات:

1 - ظروف إنجاز إيرادات الميزانية العامة للدولة لسنة 2011:

كشفت تقرير مجلس المحاسبة عن وجود العديد من النقائص، وسجل العديد من الملاحظات حول مواضيع كثيرة، نذكرها فيما يلي:

- ضعف استهلاك اعتمادات التجهيز لتأخر الأمرين بالصرف في امتصاص الأرصدة من سنة مالية إلى أخرى، فضلاً عن اعتمادات دفع السنة المالية الممنوحة والتي استعملت بنسب ضئيلة أو لم تستعمل، بالنسبة للعمليات التي لم تنطلق بعد.

- التأخر في تجسيد عمليات التجهيز بسبب غياب النضج الكافي للمشاريع، وذلك خلافاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-277، المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، المعدل والمتمم.

- اللجوء الكثيف إلى إعادة تقييم رخص البرامج، بتخصيص السلطات العمومية سنوياً، من خلال قوانين المالية، مبالغ هامة للتكفل بالمراجعات التي قد تطرأ خلال تنفيذ ميزانيات التجهيز.

- وجود عيوب ونقائص في المعلومات حول تنفيذ البرامج القطاعية للتنمية، حيث سجل المجلس أن الوزارات لا تتوفر على كل المعطيات والمعلومات الضرورية لمتابعة عمليات التجهيز التابعة للبرامج القطاعية للتنمية.

- التأخر في تطهير مدونة عمليات التجهيز مخالف لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-277، المؤرخ في 13

من خلال إنجاز العديد من المقررات التي تؤوي مختلف مصالح وزارة المالية، وذلك من أجل تحسين الخدمة العمومية.

وحول عمل المراقب المالي البلدي، أوضح ممثل الحكومة أن هذا الإجراء يندرج في إطار الحرص على الاستخدام الأمثل للموارد المالية للبلديات؛ وتفادي وقوعها في المديونية كما حدث سابقا، مما اضطر تدخل الخزينة العمومية من أجل تطهير الوضعية المالية للبلديات. ومهما يكن، فإن أي رفض للمراقب المالي يمكن الأمر بالصرف ممارسة الطعن، إذا لاحظ أن رفض المراقب غير مبرر، طبقا للتنظيم الساري المفعول، وأنه في الوقت الحالي، يتم تزويد البلديات بمراقب مالي بشكل تدريجي على غرار المستشفيات.

وبشأن المبالغ غير المحصلة من الجباية، أوضح السيد ممثل الحكومة أن المبلغ الذي قدمه مجلس المحاسبة هو 8000 مليار دج، منه مبلغ 5000 مليار دج، كمستحقات للخزينة العمومية إزاء البنك التجاري والصناعي الجزائري تضاف إليها مستحقات الخزينة بعد تصفية أصول المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تم حلها.

#### الخلاصة

يدخل تقديم نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، في إطار تطبيق الأحكام الدستورية والقانونية التي ترمي إلى تعزيز صلاحيات البرلمان وتفعيل دوره في مجال الرقابة البعديّة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة، وهذا من خلال التعرف على نتائج تنفيذ قانوني المالية الأولي والتكميلي لسنة 2011، والمتمثلة أساسا في الفائض أو العجز الناجم عن الفرق الصافي بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة، والنتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة، ونتائج تسيير عمليات الخزينة، التغيرات الصافية للحسابات الخاصة، والاقتراض والمساهمة، كما يدخل هذا النص في إطار إضفاء المزيد من الشفافية على ظروف استخدام الأموال العمومية.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011، المعروض أمامكم للمناقشة، وشكرا سيدي الرئيس.

ضد المخالفين في مجال تسيير الأموال العمومية. وفي الموضوع ذاته، أكد أن وزارة المالية قدمت الأجوبة المناسبة للاستفسارات التي طلبها مجلس المحاسبة، وقد عبر هذا الأخير عن ارتياحه في هذا الخصوص وهذا إعمالا لمبدأ الشفافية.

وبشأن صحة أرقام كل من بنك الجزائر وأرباح الشركة الوطنية سوناطراك، أكد السيد ممثل الحكومة أن قانون النقد والقرض ينص على الأطر التنظيمية لعمل بنك الجزائر، بما فيها الأطر الرقابية الداخلية لعمله. أما بالنسبة للشركة الوطنية سوناطراك، أكد كذلك أنه ثمة أطر تنظيمية من شأنها ضمان صحة ومصداقية حسابات الشركة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

وعن نفقات التجهيز، أوضح ممثل الحكومة أن متوسط استهلاك الاعتمادات في هذا المجال بلغ 55% وأنه يتعين هنا الإشارة إلى أهمية برنامج التجهيز العمومي الذي تم إطلاقه في السنوات الأخيرة كما ونوعا، والذي لم يسبق له مثيل، مما نجم عنه تأخر في مواعيد التسليم، لضغوطات موضوعية، ومنها بروز مشكل إعادة التقييم التي شهدت تراجعاً في السنوات الأخيرة، وللحيلولة دون استمرار هذه الحالة، تم إنشاء هيئة خاصة لضمان نضج المشاريع الكبرى منذ سنة 1998، وهو صندوق التجهيز من أجل التنمية. وبصدد البرامج القطاعية للتنمية، أكد أن كل قطاع مسؤول عن تسيير العمليات الخاصة بها، وأن المعطيات المالية المتعلقة بها موجودة.

وبصدد الحسابات الخاصة للخزينة، أكد ممثل الحكومة أن العمليات المالية المسجلة في هذه الحسابات تخضع لنفس الآليات الرقابية المتعددة، والخاصة بالنفقات الميزانية، ولا تختلف عنها بتاتا؛ زيادة على ذلك، يتم تفعيل هذه الرقابة بصفة دورية.

وفي السياق نفسه، أوضح أن عدد هذه الحسابات قد انخفض بنسبة 11% وأن أرصدها تظهر في شكل كتابات، وتحفظ في حساب جار على مستوى بنك الجزائر؛ وبالتالي، فأرصدها معلومة ولا يكتنفها أي غموض، ويمكن توظيف هاته الأرصدة من أجل تغطية عجز الميزانية مثلا، عكس ما يُثار.

وبخصوص إنشاء مقررات تجمع مصالح وزارة المالية، أوضح ممثل الحكومة أنه تم تجسيد هاته الفكرة على الأرض،

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛  
والآن ننتقل إلى الباب المتعلق بالنقاش العام والكلمة  
للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيادة الرئيس؛ أرجو  
أن تمنحني اليوم قليلا من الوقت، لأنه بالأمس قلصت لي  
المدة؛ وبالتالي "نبرد قلبي".

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان  
إلى يوم الدين، أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،  
السيد معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،  
السيد معالي الوزير المكلف بالميزانية،  
أسرة الإعلام،  
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،  
أزول أمقران فلاون.

سيادة الرئيس المحترم،

ها نحن نعود مرة أخرى لدراسة ومناقشة مشروع النص  
المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2011، بعد أن صادقنا على  
قانون المالية والميزانية لسنة 2014 في الأيام القليلة الماضية.

سيادة الرئيس،

قبل الخوض في مداخلتني، أود أن أشكر السيد معالي  
وزير المالية وكافة الإطارات على كل الجهود المبذولة  
لتقديم هذا المشروع، مجهودات اعتبرها جبارة وجد جبارة  
وضخمة لتحضير هذا التقرير الضخم لما يحتويه من تقنيات  
في توقيفه وصبر كبير في إعدادده، الشكر الجزيل موصول  
أيضا لقضاة وإطارات مجلس المحاسبة على هذا التقرير  
التقييمي المعد لهذا الغرض لاستنارة مجلسنا الموقر عن  
كل صغيرة وكبيرة حول الاختلالات المسجلة هنا وهناك  
وفي التسيير وفي كل القطاعات.

إذا كانت هناك ملاحظات - سيدي الرئيس - فهي  
لا تعني السيد معالي وزير المالية، بل تعني كل القطاعات  
وكنت أود أن يكون حاضرا معنا اليوم الوزير الأول  
بصفته المسؤول الأول عن الحكومة؛ وبالتالي يمكنه اتخاذ  
الإجراءات التي يراها مناسبة إن كنا على صواب.

السيد الرئيس،  
الشكر والعرفان للسيد رئيس اللجنة وكل أعضائها على  
التقرير المقدم وعلى الجهود المبذولة في إعداده وتبسيطه  
وعرضه بكل صدق ومصداقية.

سيادة الرئيس المحترم،

خلال مناقشتنا مشروع نص قانون الميزانية لسنة 2014  
في الأسابيع الماضية، كنا قد صرحنا في مداخلتنا أن 70%  
من البلديات تعاني من نقص الموارد المالية، وبالتالي  
تطلب من الدولة أو من الحكومة موازنة ميزانيتها، باعتبار أن  
كل ميزانياتها عاجزة، وكان رد السيد معالي الوزير بالعبارة  
الدقيقة: «صفر بلديات عاجزة».

اليوم - سيدي الرئيس - جئت من الولاية التي أنتمي  
إليها وهي متكونة من 45 بلدية، 40 منها طلبت مساعدات  
توازن وتحصلت عليها، بمعنى طلبوا موازنة ميزانياتهم وبالتالي  
أؤكد أن 70% من البلديات عاجزة.

السيد الرئيس،

إن التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع  
التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2011 الموجود  
بين أيدينا للدراسة، أعد طبقا للمادة 18 من الأمر رقم  
95-20، المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995، إلا أن المادة 16  
تجبر الحكومة على تقديم تقرير سنوي تقني وإداري للبرلمان  
وهذا التقرير يمكن البرلمان من معرفة مدى تنفيذ المال  
العام بصدق وبعمليات ثابتة، اليوم نطلب من الحكومة،  
من خلال السيد وزير المالية، أن في السنوات القادمة وقد  
تنتهي عهدتنا، لكن يجب أن تبقى العملية في أعراف  
البرلمان، بحيث نطبق ونحترم قوانين الجمهورية من الحكومة  
إلى الموظف البسيط في الجمهورية الجزائرية.

سيدي الرئيس،

هذا الإجراء يعتبر قاعدة لا مفر منها وملزم للجميع،  
وعليه نلتمس من السيد الوزير ممثل الحكومة التعاطي معه  
وتمكين المجلس من الاطلاع عليه لاحقا.

السيد الرئيس،

هنا ندخل في صلب المناقشة أو صلب الموضوع، إذا كانت  
عناصر الإيرادات في الجزائر تتوقف على 03 ركائز وهي:

- الجباية البترولية ويعرفها الجميع،
- الجباية العادية ويعرفها الجميع،

جعلتنا نقول: لا بأس، فحكومتنا محتاجة وهي ترفع ميزانية التسيير لسد بعض الحاجيات والانشغالات الاستعجالية الضرورية، لكن أعتبر أننا لم نكن في المستوى، لأن المبدأ أن قسم التجهيز يجب أن يساوي أو يفوق قسم التسيير وليس العكس، إلا أنه رغم ذلك عرفت بعض القطاعات الوزارية استهلاكاً جديداً ضعيفاً للاعتمادات.

أعطينا الأولوية - السيد الرئيس - للتسيير بنسبة أعلى تفوق 50%، رغم تساهلات المجلس والبرلمان فإن الاستهلاك يتراوح بين 50% و55% بمعنى أننا إما لم نعرف تقييم الاحتياجات، هذا في التسيير وليس في التجهيز الذي - كما يقال - يتطلب ملفاً كاملاً ووافياً، فالتسيير يتمثل في تكملة راتب عامل أو دفع فاتورة الكهرباء أو التكفل ببعض الملفات، هذا الجانب لم نعرف تقييمه بعد وأتكلم عن القطاعات الأخرى - السيد الرئيس - فكيف يمكننا أن نقيم جانب التجهيز؟ هنا - سيدي الرئيس - نطرح السؤال:

- إلى متى تبقى هذه اللامبالاة في إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة الجزائرية؟

- إلى متى ستبقى هذه الأرصدة مجمدة في حين أن شبابنا يعاني، علماً أن المرونة في التسيير حفاظاً على وحدة الجزائر، وعلى وحدة الشباب، إذا لم نستطيع أن نسير سيثور علينا الشباب، وبالتالي سننقص من الاستثمار الذي نحن بحاجة إليه وسننقص المنشآت القاعدية والاجتماعية والإدارية والرياضية والثقافية والترفيهية هذا كله ينعكس سلباً ضدنا، على الأقل نوازي بين ميزانية التجهيز وميزانية التسيير وإذا خصصنا لميزانية التسيير مبالغ ضخمة فعلى الأقل تكون مستهلكة لفائدة موظفينا وإطاراتنا ودولتنا وحكومتنا.

سيدي الرئيس المحترم،

زميلاتي، زملائي،

بالرغم من تعليمات السيد الوزير الأول حول تخفيف إجراءات التوظيف، إلا أن الحكومة فشلت في تجسيد المخطط السنوي بعنوان 2011، لست أنا القائل، هذا تقرير مجلس المحاسبة، قمت بعملية حسابية لـ 4 أو 5 قطاعات وزارية فوجدت إخفاقاً في توظيف ما يقارب 140.000 منصب مفتوح لهذا الغرض، ماذا نطلب أكثر من هذا؟! أتوقف في هذه النقطة، وبالتالي إذا لم يكن هناك توظيف،

- ومداخيل الجمركة ويعرفها الجميع، إذن ليست لدينا مداخيل أخرى سوى هذه العناصر الثلاثة.

وإذا كانت مداخيل الجباية البترولية سهلة المنال، باعتبارها تقتطع في المنبع، فإن الجباية العادية تستدعي توفير وسائل بشرية بمهام منوطة بها ومضبوطة الصلاحيات، إلا أن هذه الوسيلة تبقى منعدمة أو محدودة، بالنظر إلى حجم العمل المطلوب إنجازها خلال السنة المالية.

لهذا بات - السيد الرئيس، معالي الوزير - من الضروري والاستعجالي مطلوباً من الحكومة بالحاح التعجيل في توظيف وتكوين موظفين وإطارات تتكفل بهذه المهمة قبل فوات الأوان، وذلك تفادياً في الوقوع إما في التنازع الإداري الناتج عن الاستعمال المفرط للضريبة، دون مراعاتها للواقع، أو تفريط في التحصيل، وقد يكون شعوبى الهدف، مضراً باقتصادنا ومهلكاً لمستقبل أجيالنا.

سيدي الرئيس المحترم،

من خلال مداخلتنا السابقة أكدنا على ضرورة عصنة الإدارة الجبائية، رغم أن الهياكل المنجزة في السنوات الأخيرة ضخمة جداً أنجزت على مستوى الولايات والدوائر الخاصة بالقطاع، إلا أننا نلاحظ تأخيراً أو غياباً شبه كلي للشبكة المعلوماتية لهذه الإدارات، إذ لازلنا نستعمل القلم وفي ذلك تأخير وعدم مواكبة للعصرنة، ولهذا بات من الضروري عصنة الإدارة المهمة في الجمهورية الجزائرية، والمهمة لمستقبل أجيالنا لإنجاز التحصيلات في وقتها.

سيدي الرئيس المحترم،

إن غياب العنصرين المذكورين سالفاً وهما:

- العنصر البشري المؤهل عدداً وعدة،

- عنصر عصنة الشبكة المعلوماتية وهما يؤديان بالضرورة إلى: التماطل والقصور في إجراءات التحصيل، وبالتالي تسجيل ارتفاع بواقى التحصيل التي قد تفوق الإيرادات الحقيقية للميزانية موضوع الدراسة وإجراء ذلك إلى 10 سنوات، إذن حان الوقت لتكوين فريق حيوي على المستوى الوطني.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

بالرغم من غض الطرف من طرف مجلسنا الموقر عن رفع ميزانية التسيير من خلال المصادقة على مختلف الميزانيات السابقة لظروف وطنية نتفهمها ونعرفها؛ والمواطنة

المحروقات (ARH) والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) هاتان الوكالتان لا تخضعان للقواعد المطبقة على قواعد الإدارة العمومية، عندها محاسبة تجارية وبالتالي لا يمكن للدولة أن تتدخل في محاسبتها، هذه أولا.

ثانيا، إذا كان القانون الذي صادقنا عليه يخلق (ARH) فهي غير عملية بالملء، خلقناها بالقانون لكن في الميدان (0).

أما الثانية فهي (ALNAFT) عديمة النجاعة رغم أهمية الصلاحيات الواسعة المخولة لها طبقا للقانون الذي ذكرناه سابقا ورغم طبيعة وأهمية المادة الخاضعة للضريبة المقدرة بـ 66% (ALNAFT) عندها تدخل وتسيير ومعالجة 66% من ميزانية الدولة الجزائرية، ميزانية البترول الجزائري، كم تأخذ؟ 0.4% على ما أظن وعندها رصيد 04 أو 05 ملايين دج، بـ 5 موظفين، العمل تقوم به سوناتراك كما كان سابقا، لم يتغير شيء يذهبون لبئر البترول، وهي عندها رصيد بـ 4 ملايين دينار أي يمكننا بناء 5 مستشفيات أو 5 مركبات مثل 5 جويبية، يمكننا أن نوظف 1000 عامل وهي لا تعمل شيئا وعندها 5 موظفين، يعني وضعية حرجة.

سيدي الرئيس، أنا على وشك الاختتام. خلل آخر يستوجب ذكره والوقوف عنده وهو فائض الجباية البترولية المقدر بـ 2.300 مليار دج، المودع منه 273 مليون دج فقط، والباقي المقدر بـ 2100 مليار دج حولت للخرينة العمومية في حساب سمي بحساب «الجيل الصاعد» هكذا سماه رئيس الجمهورية، هناك تعد صارخ للقوانين والتنظيمات ذات العلاقة التي تجبر التكفل بالفائض الجبائي البترولي بالتخصيص لتمويل:

- عجز الخزينة،  
- خفيض الدين،  
- تعويض العجز في تحصيل الجباية البترولية، أتكلم بناء على إرسالية أمضاها السيد وزير المالية تحمل رقم 07/32، المؤرخة في 2005/08/22 والتي تجبر على استعمال هذا الحساب فقط لهذه الشروط الثلاثة التي ذكرناها.

سيدي الرئيس المحترم،  
زميلاتي، زملائي،  
فيما يخص النفقات غير المتوقعة، هناك تعد صارخ في تقييم الحسابات، حيث أدرجت في الحساب 212 021، الذي يعتبر حسابا مؤقتا، السيد الوزير يعرف أنه حساب

ولا يتم تنفيذ الميزانية خلال السنة الميزانية، ماذا سينتج؟ سينتج لدينا أضعاف طالبي العمل، كان عندنا 20 في 2012، ثم 40 في 2013 و50 في 2014... إلخ، ثم تغرق الميزانية اللاحقة من خلال باقي المرحل ومن حيث العدد المضاعف للتوظيف.

على هذا الأساس السؤال الذي يطرح نفسه، من هو المسؤول ومن يتحمل المسؤولية؟ وماهي الإجراءات المتخذة ضد هذا المسؤول؟  
سيدي الرئيس.. هل أنا في حدود الوقت؟

السيد الرئيس: بل تجاوزت الوقت، إختصر إذا أمكن، تفضل.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،  
زميلاتي، زملائي،  
إن الوضعية التضاربية للأرقام المسجلة في التقارير تعكس مدى ضبابية تسيير ميزانية الدولة والاستخفاف بمجلسنا في الطرح، حيث يظهر جليا التناقض في الصفحة 143 والصفحة 102 من تقرير مجلس المحاسبة والخاص بنتائج وتحويل عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، حيث يلخص الرصيد تارة بالإيجاب وتارة بالسلب، على سبيل المثال يقيم في الصفحة 144 أن هناك فائضا قدره 790 مليار دج لسنة 2010، وفي الصفحة 103 يقدر العجز لنفس السنة أي سنة 2010 بـ 791 مليار دج.

أقرأ عليكم ماهو موجود في التقرير بخصوص المادة 103: "بالنسبة للعجز في الميزانية لسنة 2010 تم الاستعانة بصندوق ضبط الإيرادات لسنة 2011 بما يعادل 791 مليار، هذا ماورد في الصفحة 103.

الصفحة الأخرى.. إسمح لي - السيد الرئيس - على هذا الاضطراب، إذن الصفحة 143 تقول: "المضبوطة إلى غاية 31 ديسمبر 2011، تشير إلى رصيد سلبي للخزينة يفوق 914 مليار دج مقابل فائض قدر بـ 790.472 مليار دج للسنة الفارطة 2010".

سيدي الرئيس،  
فيما يخص وكالات المحروقات المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 05-07 وهما الوكالة الوطنية لضبط

بدراسة تقديرات الميزانية لكل قطاع وزاري أو هيئة عمومية، لا يستطيعون حقيقة ضبط هذه التقديرات المالية في كل سنة، مما يتسبب في اختلالات كبيرة تظهر بعد التقرير التقييمي النهائي لمجلس المحاسبة، وكنا نتمنى أن تكون هناك خلاصة من طرف مجلس المحاسبة، خلاصة عامة لمجمل ملاحظاته لكي يستطيع الإخوان الزملاء ملاحظتها والاطلاع عليها وفهم ماتم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه.

هذه الاختلالات والتقديرات غير الدقيقة لمختلف بنود مدونة الميزانية لكل قطاع تستدعي المراجعة المالية في كل سنة، ورغم هذه المراجعة نلاحظ أن الاستهلاك لا يتجاوز 70% في أغلب الأحيان ما عدا نفقات المستخدمين الإجبارية، هذا يعني أن المعنيين بالأمر بعيدون كثيرا عن ضبط التقديرات والتحكم الدقيق في رصد الاعتمادات المالية، حسب مشاريع البرامج القطاعية والمحلية وهذا ما يتكرر كل سنة وتقرير مجلس المحاسبة دليل على ذلك، فهل يتم مساءلة المشرفين عن ذلك؟

من جانب آخر - السيد الرئيس المحترم - وبعد الاطلاع على وضعية الاعتمادات الممنوحة لمختلف الوزارات أو القطاعات الوزارية وطبقا لقانون المالية 2011، كما جاء في ملحق التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة، هناك تناقضات كبيرة فيما يخص ميزانية التسيير وميزانية التجهيز الخاصة بكل قطاع وزاري، بدءا بمصالح الوزارة الأولى، إن هذه التناقضات تبين أن هناك خروقات في التسيير، مما يعني عدم تنفيذ المخططات السنوية للموارد البشرية بنسبة كبيرة تتجاوز في بعض القطاعات 40%، مما يؤثر على برنامج رئيس الجمهورية في امتصاص البطالة وبقاء هذه المناصب شاغرة رغم الحاجة الملحة لاستغلالها، فهل تم تحديد مسؤولية المتسببين في ذلك؟ وهل تم استجوابهم على الأقل؟ نلاحظ كذلك - السيد الرئيس - عدم استعمال اعتمادات مالية ضخمة تم تخصيصها لبعض الأبواب بعنوان ميزانية التسيير، دون ذكر حتى أسباب عدم استعمال هذه الأموال وتبديد ذلك، ولماذا تم رصدها ضمن بنود الميزانية رغم وجود قطاعات أخرى في حاجة ماسة لهذه الأموال؟

من جانب آخر، فيما يخص عنوان ميزانية التجهيز، فإن الملاحظة العامة - سأكتفي بالملاحظات العامة - لأغلب القطاعات الوزارية لم تقيد سوى نصف العمليات المبرمجة تقريبا أي بين 40% إلى 45% قابلة للإنجاز وباقي العمليات

مؤقت وغير ميزاني، الحساب النهائي الذي تدرج فيه الحسابات التي ذكرتها هو 20203، الخاص بالنفقات غير المتوقعة، بالرجوع للتعليمية الصادرة عن الخزينة العمومية، مفادها أنه لا يمكن تحويل الحسابات الناتجة في نهاية السنة إلا العمليات ذات الطابع النهائي.

أخيرا، فيما يخص مسح ديون الدولة الجزائرية على البلدان الأخرى نذكر: ساوتومي سيشل، والنيجر فإن العملية كانت في سنة 1997 وبالتالي فقد دخلت في الميزانية سابقا وسويت في القوانين المالية السابقة، وعليه يعتبر تقرير ضبط الميزانية مزدوجا للعملية.

سيدي الرئيس،  
فيما يخص الجباية التي تعتبر العصب الحيوي للدولة، أتمنى أن تقوم الحكومة بالتحصيل لكل البواقي والمقدرة بـ 800 مليار دينار جزائري وذكرها السيد الوزير في التقرير حيث أعطى الإغذارات وهو مشكور على ذلك.  
شكرا سيدي الرئيس، شكرا زميلاتي زملائي، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ إستنفدت 22 دقيقة لكن لست أدري إن كنت في حدود الوقت أم تجاوزته أم تحتاج إلى مزيد من الوقت؟! طيب... شكرا.. الكلمة الآن للسيد بوزيد بدعيعة.

السيد بوزيد بدعيعة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المحترم، رئيس المجلس،  
السادة الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
الأسرة الإعلامية،  
الضيوف الكرام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، لن أدخل في التفاصيل، فقد سبقني زميلي سي قاسي في التفاصيل وسأختصر ما يمكن الاختصار في هذه الملاحظات التالية لهذا التقرير:

إن الملاحظ من خلال الاطلاع على مضمون المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2011 أنه لا يختلف عن سابقه 2009 و 2010، حيث يتضح أن المعنيين

خلاصة لما تم ذكره، السيد الرئيس، نستنتج ضمن مشروع قانون تسوية الميزانية وبعد الاطلاع على مشروع تسوية قانون المالية، تكرر نفس الأخطاء أثناء دراسة وضبط قانون المالية في توزيع الاعتمادات المالية حسب تقييم القطاعات الوزارية، مما يجعلها تقع في نفس الأخطاء أثناء تنفيذ هذه الميزانية منذ سنوات، ولم يسأل أحد عن ذلك، فهل تم محاسبة المسؤولين عن هذه الخروقات في التسيير المالي للدولة الجزائرية؟ مما تسبب في تأخر التنمية وتعطيل تنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية لمختلف المخططات التنموية بداية من سنة 2005، هذا يجعلني أسأل هل هناك إجراءات تم اتخاذها لتفادي هذه الاختلالات والعجز الملاحظ كل سنة في مجال التخطيط والتنفيذ وسوء التسيير؟ ونرجو إرفاق بعض هذه الإجراءات ضمن مشروع تسوية قانون المالية المقبل إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ الكلمة الآن للسيد موسى تدرتازة.

**السيد موسى تدرتازة:** شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد وزير المالية والوفد المرافق له،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام والصحافة جميعا،  
سلام الله عليكم، أزول فلاون.

إن البرامج التنموية التي سطرته الدولة قد لا تكون فعالة ومجدية، إذا لم يكن هناك قانون ضبط الميزانية ساري المفعول ويمكن الهيئة التشريعية من ممارسة رقابتها على السلطة التنفيذية وتقييم نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية، هذا - طبعا - بوجود نية للسلطة في تطبيق وتكريس هذا المبدأ وهذا ما لا نلاحظه في حكومتنا ويتجلى في عدم تجاوز عدد من الوزراء مع الدعوات الموجهة إليهم من طرف اللجان المختلفة، منها على ما أعتقد لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، من أجل مساءلتهم وتقديم توضيحات حول مجمل الملاحظات والاختلالات التي يتضمنها تقرير مجلس المحاسبة في مختلف القطاعات الوزارية،

بقي يتأرجح من سنة لأخرى، لأنه لا أحد من هؤلاء المسيرين تمت محاسبته أو معاقبته، وهذا متداول في كل سنة مالية في تقارير مجلس المحاسبة.

من جانب آخر - السيد الرئيس المحترم - يكشف تقرير مجلس المحاسبة خروقات مالية خطيرة في كل سنة مالية، تتمثل في استعمال الاعتمادات المالية لأهداف غير التي رصدت لها، ولم يتم تبرير هذه النفقات بالقدر الكافي وبواسطة مستندات موثوق فيها، مع اللجوء الدائم إلى إعادة تقييم عمليات التجهيز بمبالغ هامة وبصفة متكررة، مما يؤثر سلبا على المخزون المالي لتسيير هذه العمليات.

حول نفس الموضوع، السيد الرئيس، ونعني بها ميزانية التجهيز وفي قطاعات وزارية مختلفة أو هيئات عمومية وهي مذكورة ومفصلة بالتدقيق في تقرير مجلس المحاسبة، أنه تم ملاحظة ضعف كبير في استهلاك اعتمادات الدفع وتأخر كبير في انطلاق المشاريع المبرمجة، ومنها التي يعود تاريخ تسجيلها إلى عشر سنوات، هذا يجبر المصالح المعنية إلى إعادة التقييم السنوي لخص البرامج بمبالغ هامة جدا لها تأثير مباشر في الميزانية العامة للدولة، إلى جانب تأخر كبير تجاوز المحدود والمعقول وحتى الممكن في إقفال العمليات المبرمجة، وهذا يدخل ضمن إطار سوء تسيير الاعتمادات المالية المنوطة لمختلف القطاعات الوطنية.

ومن جانب آخر - السيد الرئيس المحترم - لقد كرست تدابير قانون المالية لسنة 2011 نفس تدابير تقديرات الميزانية للسنة الثانية على التوالي على غرار سنة 2010 مع تعبئة 200 مليار دج زيادة مقارنة مع السنة المنصرمة أي نسبة 6.88%، ونلاحظ ارتفاعا في العجز التقديري بـ 43%، ما يمثل 37% من الناتج الداخلي الخام، الشيء الذي يجعل الخزينة العمومية تلجأ كعادتها إلى تمويل العجز المالي من موارد صندوق ضبط الإيرادات، رغم اعتبار هذا الإجراء نقطة سوداء في تسيير وضبط الإيرادات الوطنية، لأن انخفاض القيمة المضافة لقطاع المحروقات سنويا والذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وكذلك عدم استقرار الاقتصاد العالمي، من بين العوامل التي تدعو إلى مزيد من اليقظة والعقلنة في تسيير الأموال العمومية، لأن مستوى النمو الاقتصادي يبقى متواضعا بسبب التناقضات المتتالية للقيمة المضافة للمحروقات التي تسجل تراجعاً سنوياً.

عمليات التجهيز وعدم بلوغ الأهداف المسطرة وتنفيذ البرامج، وغياب الرقابة ومتابعة الإنجازات.

كما تم إحصاء عشرات الآلاف من مناصب العمل الشاغرة في 09 دوائر وزارية ويتعلق الأمر - السيد الرئيس - بوزارات التربية والعدالة والتعليم العالي والداخلية والصحة والتكوين المهني والشؤون الدينية والثقافة والفلاحة.

وإن العديد من مناصب الشغل ظلت شاغرة على مستوى المصالح الإدارية المركزية والمحلية، بالرغم من أن الدولة رصدت لها مخصصات مالية، وإن شغور المناصب المالية الذي مس معظم القطاعات بنسب متفاوتة وصل البعض منها وعلى رأسها قطاع التربية إلى أكثر من 30% أثرت بشكل ملحوظ على الأهداف والمهام المسندة لتلك القطاعات، وكما أكدت التحقيقات التي قامت بها اللجنة المكلفة بالملف كشف وجود فارق كبير بين تعداد الموظفين الحقيقيين وعدد الموظفين الشاغرين لمناصب فعلية، وفسر التقرير هذه الوضعية التي أكدت تسجيلها على مدار السنوات السابقة بعدم تجسيد المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المالية والتي من أجلها فتحت مناصب مالية، رغم تخفيف القيود التي أدخلت على إجراءات التوظيف.

ما عسانا أن نقول؟ كل هذه المناصب مجمدة والشباب الجزائري العاطل يعاني في صمت وجهراً!

وفيما يخص ملف الضرائب غير المحصلة، فقد أكد الخبراء إثر هذه التقارير أن الجزائر خسرت ما يعادل 100 مليار دولار من الضرائب غير المدفوعة أو غير المحصلة لسنة 2011، وهو رقم كبير جداً وخاصة إذا اعتبرنا أن هذا الرقم لا يأخذ في الحسبان الشركات التي تعمل في الخفاء، مما يعني أنه ليست هناك شفافية في تسيير أموال الدولة، ويعود هذا الأمر إلى بعض النقائص في المتابعات ضد الأشخاص والمؤسسات التي ترفض دفع ضرائبها؛ وإن تراكم المبالغ غير المحصلة يعود أساساً للنقائص المسجلة من حيث المتابعات ونقص الصرامة في هذا المجال.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، أود أن أختتم مداخلتني بأن أذكر بأن الأموال التي بين أيدينا هي أموال في أعناقنا، وجب حسن صرفها وإنفاقها بما يعود بالنفع على البلاد والعباد، بل ويجب التشدد في ذلك لأنها ولسبب بسيط لم تأت نتاج مجهودات أو التخطيط لذلك من خلال

حيث لوحظ حضور وزير المالية فقط وكذلك الوزير المكلف بالميزانية في أشغال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، وهذا ما يؤكد - بالطبع - ضعف وفشل آليات الرقابة البرلمانية في بلادنا، أكرر وهذا ما يدل على ضعف وفشل آليات الرقابة البرلمانية في بلادنا.

وقبل التطرق إلى ماجاء في تقرير مجلس المحاسبة، أود أن أتطرق إلى هاتين النقطتين واللتين أراهما مهمتين:

- إننا نتمنى مستقبلاً أن يتمكن مجلس الأمة والبرلمان ككل من مناقشة والمصادقة على قانون ضبط الميزانية، قبل المصادقة على قانون المالية، للأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات المتعلقة بالميزانية التي يتم تقييمها.

- إعادة النظر في تقليص السنة المالية من (- ن3) إلى السنة المالية (- ن3) أي (- ن2) إلى السنة المالية (- ن2) أو حتى إلى السنة المالية (- ن1) إذا أمكن ذلك كما هو معمول به في الدول المتقدمة التي تضبط فيه ميزانيتها للسنة الماضية، وهذا لتفادي عدة صعوبات، خاصة فيما يخص حالات الاختلاسات، وفي هذه الحالة فإن المتابعات القضائية يكون فيها المسؤول أو أصحاب القضايا الجنائية لا يزالون يمارسون أعمالهم في نفس المكان، أما في حالة ما إذا ضبطت الميزانية بعد 3 سنوات، أي (- ن3) فقد لا نجد المختلسين، إما أن يكونوا قد فروا أو توفوا أو غيروا أماكن العمل أو حتى نسوا التفاصيل.

وفيما يخص ميزانية 2012 - السيد الرئيس - وبعد اطلاعنا على ماجاء في تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد في تقاريره حول تسيير ميزانية الدولة انتقاداته الحادة لإنفاق قطاعات وزارية، بما فيها تسيير الوزارة الأولى إلى جانب المصالح الجبائية العادية والنفطية وتسيير الصناديق الخاصة وسجل على وجه الخصوص ضعف استهلاك ميزانية التجهيز، غياب الفوترة وفقدان بيانات المشتريات في كثير من القطاعات، وكذا تقديم قطاعات لاحتياجات غير مبررة أو تفتقر للواقعية أو الإفراط في تقدير تخصيصات الميزانية لبعض الأبواب وزيادة هامة في الاعتمادات المالية غير المبررة، كما سجل التقرير عدم انطلاق مشاريع برمجتها قطاعات حكومية، منها: الفلاحة، الداخلية والنقل منذ 30 سنة واستمرار ظاهرة عدم إنضاج المشاريع واللجوء الكثيف إلى عملية إعادة تقييم البرامج وغيوب ونقص المعلومات حول تنفيذ البرامج القطاعية والتأخير في تطوير مدونات



الاستثمار المنتج، بل هي من خيارات هذا الوطن الباطنية التي حبانا الله بها.

وأختتم مداخلتني بعرض بعض الأفكار، لتفادي كل هذه المشاكل العويصة وهي:

- الإسراع في تكريس فكر أو حسن مراقبة الأموال العمومية.

- إعداد استراتيجية جبائية طويلة المدى.

- تعميم محاسبة المسؤولين في إطار تقوية أخلاقيات الحياة العمومية والسياسية.

- إجبارية وضع مجلس المحاسبة في قلب مراقبة ميزانية الدولة والأموال العمومية.

- تقوية الشفافية في إعداد كل الميزانيات، ميزانيات الدولة، ومن المستعجل وضعها كهدف في تسيير الشفافية، شكرا «يعطيكم الصحة»، تمنت ثم قرأحت.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد موسى تمدرتازة؛ والكلمة الآن للسيد إبراهيم مزيان.

**السيد إبراهيم مزيان:** شكرا للسيد الرئيس.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم، أزول فلاون أمقران.

نحن بصدد دراسة قانون ضبط الميزانية والذي هو بمثابة قانون المالية الذي يهدف إلى مراقبة ميزانية الدولة للسنة المعنية.

فقبل التطرق إلى مجلس المحاسبة أود الإشارة إلى نقطتين هامتين أولهما هو مواصلة السلطة التنفيذية العمل دون أي رقابة، سواء من السلطة التشريعية بغرفتيها أو من السلطة القضائية، وإلا فكيف نفسر - السيد الرئيس - عدم استجابة الكثير من الوزراء لدعوة لجنة المالية لدى المجلس الشعبي الوطني، أين تم الاستماع إلى 6 أو 7 وزراء من جملة 30 وزيرا، أما في مجلسنا هذا فاللجنة اكتفت بالاستماع فقط إلى وزير المالية، وهو ما يعد تقصيرا في عمل الرقابة الذي نحن منتخبون ومعيّنون من أجله، وهذا ما يطعن في مصداقية مجلسنا هذا، وإن كانت المصادقة بصفة آلية على كل القوانين الآتية من البرلمان جعل من أعضاء مجلسنا لا

يبذلون الجهد الكافي في مناقشة القوانين.

فهل من حق الوزير - السيد الرئيس - الاعتذار عن الاستجابة لاستدعاء لجنة المالية بأي حجة كانت؛ ففي الدول المتقدمة هذا مستحيل، أما في بلادنا فهذه هي القاعدة، بالإضافة إلى وجود بعض الوزارات فوق العادة لا تخضع لأي رقابة.

النقطة الثانية - السيد الرئيس - تتعلق بتاريخ تقديم هذا القانون، لماذا تقوم الحكومة بتقديم هذا القانون بعد عامين من انتهاء السنة المالية أو بما يسمى بـ (- ن3)؟ لماذا لا تقوم الحكومة بتقديم القانون، أي ضبط الميزانية، في الدورة الخريفية للسنة الموالية، أي (+ ن1) كما هو معمول به في الدول المتقدمة، مثل فرنسا حيث يقدم هذا القانون على أقصى تقدير في 1 جوان للسنة الموالية قبل دراسة قانون المالية للسنة المقبلة.

فهذه الطريقة في تقديم هذا القانون تساهم في اختلاس ونهب أموال الشعب وذلك بالسماح للمسؤولين المختلسين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للهروب من العقاب، إن وجد فعلا هذا العقاب والمحاسبة.

أما بالعودة لتقرير مجلس المحاسبة فحدث ولا حرج، خروقات للإجراءات والقوانين بالجملة من طرف معظم إن لم أقل كل الوزارات دون استثناء، هذا يؤكد انعدام أي رقابة أو متابعة لتسيير المال العام، ونذكر على سبيل المثال بعض هذه الخروقات:

- ضعف استهلاك الاعتمادات المخصصة أحيانا وانعدام استهلاكها أحيانا أخرى، بسبب غياب برامج بأهداف واضحة ومعرفة جيدا، وكذا نقص الجدوية في إعداد عملية التجهيز.

- إعادة تقييم المشاريع التي مست كل القطاعات الوزارية، ومالها من آثار سلبية على الخزينة العمومية، ولعل أهمها هو مشروع دراسة وإنجاز المقر الجديد لوزارة الخارجية الذي خصص له مبلغ أولي بـ 500 مليون دينار في بداية تقييمه، ليصل في الأخير إلى 18.900 مليار دج، أي ما يعادل 38 مرة المبلغ الأولي، نفس الشيء بالنسبة لعمليتين في وزارة الشبيبة والرياضة، أين تم إعادة تقييمهما بنسبة 147% من 57 مليون دج إلى 141 مليون دج، فهذا - السيد الرئيس - لا يمكن تسميته بسوء تسيير بل هو لا تسيير!!

- إستعمال الاعتمادات المالية لأهداف أخرى

للطلبة الجزائريين، وهو ما يمثل 59% من مجمل الإعانات الممنوحة للجمعيات، علاوة على ذلك تم منح إعانات تصل إلى مبلغ 224 مليار سنتيم لنفس هذه الجمعية على حساب التخصيص الخاص للتضامن الوطني من أجل اقتناء الحافلات المدرسية، بينما العملية المخططة المتضمنة اقتناء 800 حافلة صغيرة المسجلة في 2007، برخصة مبلغ مليار دينار لم يتم تنفيذها، ألا يعد هذا - السيد الرئيس - جريمة في حق أولادنا المتدربين في القرى والمداشر؟! وهذا ما يشكل أيضا - السيد الرئيس - حسب مجلس المحاسبة تحايلا من أجل التهرب من القانون، لاسيما قانون الصفقات العمومية وتحويل اعتماد مبلغ هام جدا والذي لا يخضع لأي إطار تنظيمي، وهو ما يعد أيضا في نفس هذا التقرير استغلالا للنفوذ، باعتبار أن هذه المنظمة يترأسها موظف سامي في الوزارة.

- التحايل على إجراءات وقواعد تنفيذ النفقات العمومية.

- خروقات في عملية الجرد.

- العدد الهائل لمنصب العمل الشاغرة الذي يتجاوز 130 منصب عمل في الكثير من القطاعات الوزارية في الوقت الذي نعاني من مشكل حاد في البطالة، كما أنه يمكن أن يمس الكثير من القطاعات التي لها تأثير مباشر على الحياة اليومية للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم، فحرمنا 130.000 شابا جزائريا من الشغل - السيد الرئيس - كان بالإمكان - بعملية حسابية بسيطة - إعانة أكثر من 650.000 جزائري لكان كل شاب جزائري يعيل أسرة من 5 أفراد.

- عدم تغطية أو تحصيل 8 آلاف مليار دينار من المداخيل الجبائية، وهو ما يعادل 100 مليار دولار، في الوقت الذي نعاني منها الميزانية عجزا، فإذا كان 5000 مليار قد تم تفسيره من طرف السيد وزير المالية بغرامة جزائية في إطار قضية بنك (BCIA) فإن 3000 مليار المتبقية، وهو ما يعادل 30 مليار دولار، تدخل في إطار الجباية العادية التي لم يتم تغطيتها من طرف مصلحة الضرائب، هذا دون النظر أو التطرق إلى المبالغ الهائلة لنشاط الشركات التي تعمل في الحفاء وخارج الأطر القانونية.

وكملاحظة عامة وهامة، أكد المجلس أن فحص ميزانية التسيير لمعظم الوزارات يستخلص منه أنه لا يترجم إرادة إنجاز الأهداف بقدر ما يهدف إلى تبرير الزيادات في

غير الأهداف التي منحت من أجلها، كتحويل مبلغ 60.989.000 أورو من عملية تتعلق باقتناء وتهيئة تجهيز المقر المحاذي للسفارة الجزائرية بباريس، إلى التكفل بأشغال تجديد وتأثيث المبنى الخاص بالسفارة.

- التأطير في انطلاق الكثير من المشاريع في معظم الوزارات، ومنها ما يعود إلى 10 سنوات أو أكثر، أين نصل أحيانا إلى 20 سنة، ولعل أهمها 13 عملية، في وزارة الصحة والسكان مسجلة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 برخصة برنامج يفوق 6.9 مليار دج لم يتم انطلاقها إلى تاريخ 31/12/2011، فما هي هذه السيد الرئيس؟! شراء أجهزة سكانير (IRM) ودراسة حول الأمراض المزمنة كالسرطان والضغط الدموي وماله من آثار مباشرة على حياة المواطنين.

- نسبة تقدم ضعيفة في بعض المشاريع الأخرى.

- تسجيل إعانات ومساهمات لفائدة مؤسسات لم تنشأ بصفة قانونية.

- إنعدام الدقة في الأرقام المسجلة في الحساب الإداري لبعض الإدارات.

- عدم احترام قانون الصفقات العمومية في كثير من القطاعات الوزارية.

- غياب آليات الرقابة والمتابعة، وهو ما لا يسمح بحسن استعمال الاعتمادات وتقييم النتائج المحصل عليها أحيانا رغم وجود الآليات أحيانا أخرى.

- غياب الإرادة في وضع آليات الرقابة الداخلية، مثلما نجده في وزارة الصحة والسكان، أين مكتب المؤسسات الصحية التابع للمديرية الفرعية للميزانية يبلغ عدد المستخدمين فيه 08 أفراد لمراقبة ومتابعة 548 مؤسسة!!

- الدفع غير الشرعي لبعض النفقات، منها الإطعام وتعويض المهمات وتذاكر النقل الجوي والكثير من النفقات الأخرى وعدم تبريرها.

- إنعدام المعلومات لدى الوزارات حول منخطط التنمية القطاعية والكثير من البرامج غير المركزة.

- غياب نضج المشاريع.

- تنفيذ ضعيف في العمليات المركزة.

- عدم احترام شروط منح الإعانات للجمعيات، ولعل أهمها منح إعانتين بمبلغ إجمالي يتجاوز 211 مليار و657 مليون سنتيم من وزارة التضامن الوطني إلى المنظمة الوطنية

الاعتمادات المطلوبة.

وفي الأخير، الملاحظة التي يمكن إبدائها حول تقرير مجلس المحاسبة، هو تطرقه بالتدقيق إلى نقاش ميزانية بعض الوزارات وسكوته عن وزارات أخرى، تسببت في الكثير من الفصائح المالية التي قرأها العام والخاص في الجرائد، وأكثر من ذلك فقد مست حتى بسمعة أكبر شركة في الجزائر وهي "سوناطراك" وهاتان الوزارتان هما: وزارة الطاقة والمناجم والأشغال العمومية، وهنا نطرح سؤالاً - سيدي الرئيس - هل هناك وزارات فوق العادة لا تخضع للقانون ووزارات أخرى بسيطة تخضع للقانون؟ ومن خلال جميع هذه الملاحظات التي أبداها مجلس المحاسبة، يتبين بوضوح - السيد الرئيس - انعدام أي إرادة سياسية في مكافحة الفساد والرشوة من طرف الحكومة، إن لم نقل إن الدولة تقوم بتشجيع ذلك، من خلال عدم وضع أجهزة فعالة لمراقبة المال العام، وإن وجدت فليس لها الإمكانيات اللازمة لمباشرة عملها، وأحسن دليل على ذلك هو مجلس المحاسبة الذي لا يتوفر حتى على العدد الكافي من الإطارات البشرية لمراقبة شركة «سوناطراك» فما بالك بمراقبة كل الإدارات والقطاعات بمختلف أنواعها؟! والدليل الآخر على ذلك، هو ضرب عرض الحائط حتى ملاحظات مجلس المحاسبة، باعتبارها ملاحظات تعود كل سنة دون اتخاذ أي إجراءات لتصحيحها، فلا حياة لمن تنادي!

إن محاربة الفساد - سيدي الرئيس - ليس مجرد شعار نتغنى به، بل لا بد من إجراءات وآليات مراقبة صارمة، يتم وضعها وإحالة كل متسبب في ضياع المال العام على العدالة ليحاكم وفقا للقانون، وهو - للأسف - ما ينعدم في بلادنا، فالعدالة تستعمل مراقبة ومتابعة المختلسين الصغار، لكن المختلسين الكبار الذين عاثوا في المال العام فسادا فلا تلاحقهم، وهو يؤكد الكيل بمكيالين، في الوقت الذي تحيل فيه رؤساء البلديات والموظفين البسطاء في الإدارات اللامركزية على مجرد وجود بعض المخالفات البسيطة في تسيير المال العام، تترك مسؤولين كبارا على قطاعات وزارية ضربوا عرض الحائط كل القوانين والإجراءات البديهية لتسيير المال العام، وأكثر من ذلك، تقوم الدولة بحمايتهم من أي متابعة أو توفر لهم الوقت الكافي للفرار من العدالة. في الأخير، ومن خلال كل ما سبق ذكره، نقول - السيد الرئيس - إن محاربة الفساد في الجزائر هي محاربة

وهمية وليست محاربة واقعية، شكرا، تنمرت.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم مزيان؛ والكلمة الآن للسيد عبد الرحمان يحيى.

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،  
معالي الوزير المنتدب، المكلف بالميزانية،  
إطارات الدولة المرافقة لمعالي وزير المالية،  
زميلاتي، زملائي،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا رحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي - سيدي الرئيس - أن ننوه بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف وزارة المالية والوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية على إفادتنا بالتقرير الشامل والوافي، وهذا خلافا للسنوات الماضية 2008 و2009، كما ننوه أيضا بالتقرير التقييمي الوافي لمجلس المحاسبة الذي نستأنس به في مداخلتنا المتواضعة هذه، والشكر موصول لأعضاء اللجنة على إعدادهم للتقرير التمهيدي لقانون تسوية الميزانية.

يعتبر - سيدي الرئيس - مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2011 والمعروض على مجلسنا الموقر آلية قانونية للوقاية اللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بموجب قانون المالية الأولي والتكميلي، طبقا لأحكام المادة 160 من الدستور وأحكام القانون رقم 84-17، المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، وهذا تكريسا لمبدأ الشفافية وترشيد صرف المال العام وكذلك يجسد مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خدمة للمصلحة العامة.

فقانون تسوية الميزانية الذي يراقبه مجلس المحاسبة، يقوم بإحصاء الخروقات الموجودة بين التقديرات المعدة والمبالغ النهائية المنفذة من طرف الحكومة ومقارنتها مع التقديرات السابقة، للنظر في مدى نجاعة هذه العملية في إطار قانون المالية السنوي والتعديلات المحدثه بمقتضى القوانين التكميلية.

وكذلك المحيط الإقليمي المتوتر على حدودنا الواسعة، مما أثر على النفقات أكثر، خاصة أن بلادنا تدعم المواد الواسعة الاستهلاك والانتشار.

كذلك لا ننسى الأثر المالي الناجم عن تطبيق القوانين الأساسية الخاصة والأنظمة التعويضية الخاصة بالوظائف العمومي، والذي أثر على ميزانية التسيير لترتفع إلى ما يقارب 4000 مليار دج، في حين نسجل أن ميزانية التجهيز بلغت 3400 مليار دج، وسقف نفقات الدولة الجزائرية من تسيير وتجهيز وصل إلى 7348 مليار دج، بينما مختلف الإيرادات العامة والجبائية تصل إلى 3040 مليار دج، أي أن الإيرادات لا تغطي حتى ميزانية التسيير، هناك فرق بـ 1000 مليار، هذا 1000 مليار يحول من صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر بالفعل صمام أمان منذ نشأته سنة 2001، ضمن الرؤية الثاقبة لفخامة رئيس الجمهورية والإخوة المشرفين بوزارة المالية على ذلك، نلاحظ بالرجوع إلى ميزانية التجهيز لسنة 2011 أنها مست كل القطاعات الوزارية من رخص البرامج واعتمادات الدفع المصادق عليها في قانون المالية التكميلي والتي بلغت في مجموعها 3981 مليار دج. وحسب تقرير مجلس المحاسبة أن هناك نسبة 52% من اعتمادات الدفع، جاءت نتيجة مراجعة وإعادة تقييم للمشاريع التي أصبحت بالفعل تؤرق الخزينة العمومية، وهنا نؤكد على ضرورة إخضاع المشاريع إلى دراسة دقيقة، لتفادي التأخير في إنجاز ومراجعة التقييم الذي يترتب عنه تكاليف إضافية على عاتق الخزينة العمومية، وكذا تسريع وتيرة إنجاز المشاريع للإسهام في انتعاش حركية النمو الاقتصادي واستفادة المواطنين من هذه المرافق الحيوية في وقتها.

سيدي الرئيس،

حول الوضعية المحاسبية لصندوق ضبط الإيرادات لسنة 2011، نسجل - حسب التقرير - أنه في 01 جانفي 2011، كان الصندوق أو الرصيد يحتوي على 5634 مليار دج، وبإضافة الفائض الناتج عن الجبائية البترولية، بالنظر إلى الفرق بين السعر المرجعي 37 دولارا والسعر الحقيقي في السوق، يضاف 2300 مليار دج إلى الرصيد، حيث بلغ هذا الرصيد إلى غاية نهاية 31 ديسمبر 2011 مبلغ 7143 مليار دج، في حين نلاحظ أن عجز الميزانية المخصص لمتاح ومكشوف الخزينة يعادل 4000 مليار دج، مما يشكل نسبة

وتتمثل هذه الفروقات أساسا في العجز أو الفائض، كما يعتبر وسيلة يعتمد عليها في إعداد قوانين المالية للسنوات القادمة.

ومن هذا المنطلق - سيدي الرئيس - نرى أنه من الضروري إيداع مشروع قانون تسوية الميزانية عند افتتاح الدورة الخريفية، ليتسنى دراسته قبل مشروع قانون المالية السنوي، وبالتالي يدعم فعالية رقابة البرلمان اللاحقة على استعمال المال العام.

نرى كذلك أنه من الضروري مراجعة القانون رقم 84-17، المتعلق بقوانين المالية وذلك بتحديد السنة المعنية بقانون تسوية الميزانية أو ما يعرف بـ (ن - 2) بدلا من (ن - 3) وذلك لتفعيل عملية إصلاح النظام الميزانياتي، حتى يتكفل بالنفقات بنجاعة وحسن توظيف الموارد الطبيعية وسهولة مراقبتها.

نرى كذلك - سيدي الرئيس - أنه من الضروري التنازل عن بعض الرسوم والإتاوات من إيرادات الجبائية العادية لصالح البلديات، حتى تدعم خزينتها وتستطيع تمويل بعض المشاريع ذات الصيغة الاجتماعية والاقتصادية، كما ذكر زميلي سابقا.

سيدي الرئيس،

بعد تفحصي التقرير التقييمي المتضمن ملاحظات مجلس المحاسبة بشأن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2011 التي تعتبر استكمالا للشطر الثاني من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الممتد بين 2010 - 2014 والعمليات المتكفل بها من برامج التجهيز الموجهة للتنمية البشرية، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن والتخفيف من الضغط الجبائي، وبعد تحليل مختلف الوثائق المرفقة بالمشروع، نسجل أن مجموع إيرادات الميزانية العادية بمبلغ يفوق 3474 مليار دج، منها إيرادات الجبائية العادية من الضرائب والرسوم وحقوق الطابع وحاصل الجمارك يفوق 1511 مليار دج، وإيرادات الجبائية العادية تقدر بـ 1529 مليار دج، وتحصيلات لفائدة صندوق ضبط الإيرادات وصلت إلى 2300 مليار، نتيجة الفرق بين السعر المرجعي المحدد بـ 37 دولارا وسعر السوق الحقيقي، حيث إننا نعلم - سيدي الرئيس - أن قانون المالية لسنة 2011 جاء ضمن سياق عالمي، إقليمي، متوتر، متميز بالحذر والتذبذب، خاصة أن بلادنا تتعامل مع بعض الدول الإقليمية والأوروبية بتعاملات اقتصادية،

قانون تسوية الميزانية، الآن صار هذا القانون يقدم بانتظام، بودنا فقط إبداء بعض الملاحظات، حرصا على تفحص مضمون هذا القانون من طرف الأعضاء وحتى يتمكنوا منه، نود لو تتكرم الوزارة مستقبلا - بالإضافة إلى المشروع المعروض علينا - بتقديم وثيقة ملخصة لأهم الأفكار، لأنه يصعب على النائب العادي أو عضو مجلس الأمة العادي أنه في فترة زمنية محدودة يدرس قانونا بهذه الأهمية ويتابع تفاصيله في وثيقة عدد صفحاتها أكثر من 289 صفحة، بالإضافة إلى أنها كلها أرقام ومعطيات، تتطلب التركيز والمقارنة، فهذا بودي أن أقول بأن النقاش اليوم كان نقاشا صريحا، ولا يمكن أن ننسى دولة إلا من خلال خطاب وكلام صريح، نقول من خلاله الحقائق ولا نبالغ في الحقيقة، نحاسب نعم، نحاسب في الفترة التي هي محددة لنا في إطار القانون، أي ميزانية التسيير لسنة 2011 لا سنة 2012. ميزانية 2012 سوف نتولى دراستها للمحاسبة في السنة القادمة - إن شاء الله - نعطي الأرقام التي تكون مؤكدة وليست الأرقام التي تنقلها أو تنشرها جهات غير موثوقة وخالية من الصحة، فهذا نحن نشجع الحوار، نشجع النقاش ولكن نؤكد فقط وخاصة على الحقيقة، كل الحقيقة، وإن كانت موجعة لهذا الطرف أو ذاك. وددت أن أقول هذه الكلمات في نهاية هذه الجلسة، وبالنظر لأهمية القانون - كما قلت - وحتى نعطي الفرصة للسيد وزير المالية للتمعن في مضمون الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها، نرفع الجلسة الآن ونستأنفها في حدود الساعة الثانية والنصف زوالا؛ شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

28% من الناتج الداخلي الخام لولا صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر المعدل لعجز الميزانية وهو عجز افتراضي وليس حقيقيا.

وهنا نوصي - سيدي الرئيس - بتوخي الحيطة والحذر في الإنفاق العام والبحث عن مصادر إضافية للخزينة العمومية، وأن نولي الاهتمام خاصة لقطاع الفلاحة ومكننته للحد من فاتورة الاستيراد والوصول للاكتفاء الذاتي وكذا الحد من استيراد كل شيء، سواء بالقرض المستندي أو التسليم الائتماني، وتطوير السياحة، لأنها المورد الطبيعي الدائم، حتى نحافظ على حقوق أجيال الغد.

كما نوصي - سيدي الرئيس - بالحد من الصناديق والتي بلغت 70 صندوقا وتجميعها ومراقبتها، خاصة ذات الطبيعة المشتركة في أهدافها، كذلك - سيدي الرئيس - مواصلة تطهير الحسابات الخاصة لهذه الصناديق التي لا تعرف برامج إنفاق أو ذات الطابع الظرفي وتقييد أرصدها المتبقية ضمن ميزانية الدولة.

وهنا نذكر بالمجهودات الجبارة لصناديق التعويض، خاصة بالنسبة إلى جنوبنا الكبير.

وفي الأخير - سيدي الرئيس - نوصي بضرورة العناية اللازمة بالملاحظات المقدمة من قبل مجلس المحاسبة، بقصد تشخيص مواطن الضعف والاختلالات وتدارك النقائص المسجلة، حتى نصل إلى تسيير أحسن للنفقات العامة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان يحي؛ لقد لاحظتم بأن التدخلات كانت قليلة ولكنها كانت طويلة، وإذا كنت قد سمحت بإعطاء الفرصة للواحد والآخر ليعبر عن موقفه ورأيه في الموضوع، وإن كان متعارضاً، فلأن قانون تسوية الميزانية أو قانون المحاسبة هو قانون هام، وقليل من الأعضاء من يوليه الأهمية التي يستحقها؛ والواقع أنه قانون في غاية من الأهمية، لأنه يدخل في إطار الرقابة البعدية للبرلمان على تسيير عمل الحكومة، وهنا تبرز الأهمية.

أبدي الارتياح لكون الحكومة في المدة الأخيرة أصبحت تقدم هذا القانون بشكل دوري، الأمر الذي افتقدناه في الماضي وربما كانت تمر عهدة كاملة ولا يقدم فيها مشروع

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة  
المنعقدة يوم الأربعاء 06 ربيع الأول 1435  
الموافق 08 جانفي 2014 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛

- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين زوالاً

122، 160 و162، والقانون رقم 84-17، المتعلق بقوانين المالية، خاصة المواد: 2، 5، 68، 77 و78، والأمر رقم 95-20، المتعلق بمجلس المحاسبة، وبمقتضى الأحكام القانونية المتعلقة بممارسة وظيفة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة، يرفق مشروع قانون تسوية الميزانية بتقرير يبين ظروف تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعنية، كما يرفق بجداول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها بملاحق مفصلة حول إيرادات الدولة والنفقات وكذا الحسابات الخاصة.

وللعلم، فقد تم إرفاق مشروع قانون المالية لسنة 2014 عند إيداعه على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بمشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2011 في آجال قانونية، وتبقى مسألة برمجة هذين المشروعين تعود إلى المجلسين.

وبموجب الأحكام القانونية السالفة الذكر، يتمحور مشروع قانون تسوية الميزانية من الناحية المنهجية حول جانبين: الجانب الأول المحاسبي، ويتعلق بنتائج تنفيذ قانون المالية والذي يتطلب مصادقة السلطة التشريعية، وبالنسبة لسنة 2011 فإن نتائج تنفيذ قانون المالية هي كالآتي:

- عجز نهائي في العمليات الميزانية بمبلغ 3.994.4 مليار دج منه 3.874 مليار دج مسجل بعنوان تنفيذ قانون المالية.

- أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة بما

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
بعد نقاش الصبيحة، الذي كان ثريا جدا بالأفكار التي تم تداولها والرؤى التي قدمت حول مشروع قانون تسيير الميزانية لسنة 2011، وبعد هذا الحوار الذي يمكن وصفه بأنه حوار تناقضي، لأننا سمعنا فيه الرأي والرأي الآخر، نتيح الفرصة الآن للسيد وزير المالية، لكي يعطي رؤيته فيما قيل وليسلط الضوء على ما تم تداوله في هذه الصبيحة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

إسمحوا لي في البداية أن أذكر بأن مشروع قانون تسوية الميزانية هو وسيلة لتقييم النشاط الميزانياتي للسنة المالية، وهو الوسيلة كذلك التي تسمح للحكومة بالتحكم في متابعة برنامج عملها من جهة، كما يعد من جهة أخرى أداة رقابية للسلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية وفقا للدستور.

وبعد انقطاع دام 27 سنة، أصبح قانون تسوية الميزانية يعرض بانتظام وذلك منذ سنة 2008، ولعله من المفيد التذكير في هذا السياق بأن إعداد قانون تسوية الميزانية، يتم طبقا للأحكام وللإجراءات المنصوص عليها في الدستور وبالتحديد في المواد:

المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، حيث تمت دراسة مشروع قانون تسوية الميزانية لسنتي 2010 و2011، بأن أجوبة القطاع على الملاحظات الصادرة عن هذه الهيئة كانت في محلها، وأنها تشكل عنصرا إيجابيا من حيث التكامل بين مؤسسات الدولة في مجال مراقبة النفقات العمومية.

وبشأن الأسئلة التي شكلت الانشغالات الأساسية لمجلسكم الموقر والتي تقرر التطرق إليها في تقرير مجلس المحاسبة، ولو أن معظمها قد تمت الإجابة عنه، خلال عرض مشاريع قوانين تسوية الميزانية السابقة، أود أن أوضح ما يلي: فيما يخص كثرة اللجوء إلى إعادة التقييم: يتم بصفة عامة اللجوء إلى إعادة تقييم المشاريع وذلك على المستوى العالمي، بفعل أربعة عوامل أساسية:

- 1 - تسجيل المشاريع قبل نشر المناقصة.
- 2 - توازن قدرة الإنجاز ومخطط الأعباء.
- 3 - نوعية تقييم المشاريع.
- 4 - التحكم في أسعار المواد.

ونظرا للملاحظات التي تم إبدائها بمناسبة عرض قوانين تسوية الميزانية السابقة، فقد تم اتخاذ إجراءات من أجل تحكّم أحسن في برمجة مشاريع التجهيز العمومي ومتابعة ومراقبة المشاريع والنفقات الخاصة بها، ويتعلق الأمر لاسيما باستعادة تسجيل المشاريع بوجود دراسة نضج.

- إشتراط برمجة المشاريع الكبرى بوجود الموافقة على دراسة النضج من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية.

- تطهير دوري أي كل 5 سنوات لمدونة الاستثمارات عن طريق سحب العمليات التي لم يتم الشروع فيها وكذا تلك التي لم تعد ملائمة.

في سنة 2013 تم إلغاء المشاريع التي لم يتم الشروع فيها وذلك باتفاق مع الحكومة.

- السماح بدفع الموارد المقررة بعنوان «النفقات برأس مال» أقساطا على أساس تبعات وعلى أساس حصيلة استعمال الاعتمادات السابقة.

- توسيع المراقبة القبليّة للنفقات الملتزم بها إلى البلديات.

- فرض على الأمرين بالصرف إرفاق وثائق تبعات الخدمة العمومية بدفتر الشروط، يبين الالتزامات المفروضة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي أو التجاري،

يعادل 791.8 مليار دج.

- خسائر ناجمة عن تسيير عمليات الدين العمومي بمبلغ 133.1 مليار دج.

- تغيير صافي دائن لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة والذي يقدر بـ 3 مليار دج .

- تغيير صافي دائن لحسابات الاقتراض بمبلغ 111.2 مليار دج.

- تغيير صافي مدين لأرصدة حسابات المساهمة بمبلغ 40 مليار رج.

ويجدر بنا التذكير هنا إلى أن مجلس المحاسبة لم يعترض على مطابقة وصحة هذه النتائج.

أما الجانب الثاني فهو يتحوي على تقييم مجلس المحاسبة لمستويات تنفيذ قانون المالية وظروف إنجازه.

إن تقرير مجلس المحاسبة الذي تم إعداده في هذا الإطار والذي لا يتطلب اعتراضا، قد تضمن أساسا النقاط التالية:

- مطابقة النفقات العمومية للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- إحترام المبادئ الميزانية.

- إحترام الإجراءات.

وللتذكير، فإن تقرير مجلس المحاسبة لا يكون موضوع مناقشة مع القطاعات الوزارية، بل يتم تبليغه كما هو.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

خلال جلسة الاستماع للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للمجلس الشعبي الوطني، فقد قدم الوزراء الأمور بالصرف وكذا إطارات وزارة المالية التفاصيل والأجوبة الضرورية على الأسئلة المطروحة، كما التزموا بالتكفل لاحقا بالمسائل الأخرى التي تم التطرق إليها. وفي حالة

ما إذا كانت نقائص مسجلة ومتعلقة بأخطاء في التسيير، متسببة في أضرار مالية للخزينة العمومية، فإنها من المفروض أن تكون موضوع تكفل من طرف هذه المؤسسات الرقابية والتي بإمكانها المطالبة بالتعويض.

وفيما يخص دور المراقب المالي، فإن هذا الأخير مكلف، طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، بالسهر على

التحقق من مطابقة النفقات العمومية الملتزم بها.

أما فيما يخص وزارة المالية، فتجدر الإشارة إلى أن مجلس المحاسبة قد سبق له التأكيد أمام لجنة الشؤون

مع توضيح الجانب المالي لتلك الالتزامات.

- تحسين الرقابة من خلال إشراك الأمرين بالصرف في منح ومتابعة وتقييم ومراقبة تبعات الخدمة العمومية المنفذة من طرف المؤسسات التي هي تحت الوصاية.

- إشتراط تخصيص التبعات للخدمات العمومية وإصدار التقرير المصادق عليه من قبل محافظ الحسابات للمؤسسات المعنية.

لقد سمحت الإجراءات المتخذة في هذا الإطار بتخفيض حجم إعادة التقييم بحوالي 76% في مدة 05 سنوات، أي من 1.113 مليار دج في سنة 2007، إلى 280 مليار دج في سنة 2011.

- في مجال الجباية الميزانية، فقد لوحظ فيما يخص قوانين التسوية الأربعة التي تم عرضها، تطور في الجباية العادية التي ارتفعت بـ 65% بين سنة 2008 وسنة 2011، بينما انخفضت الجباية البترولية بـ 11%.

لقد انتقلت حصة الجباية البترولية مقارنة بالإيرادات الميزانية من 59.25% سنة 2008، إلى 44% سنة 2011، مقلسة بذلك تبعية نفقات الميزانية للموارد الناجمة عن المحروقات.

وفيما يتعلق بهذه العملية الأخيرة فقد تم إنشاء مركز للمراقبة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بوزارة المالية.

- في مجال ضعف التحصيلات التي سببت تراكما في الإيرادات الواجب تحصيلها، فتجدر الإشارة إلى أن تراجع التحصيلات الضريبية على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) لغير الأجراء في سنة 2011 تجدد تفسيرها الحقيقي في نهاية الأشغال الكبرى والتي أدت إلى غاية 31 ديسمبر 2010 إلى تحقيق نسبة هامة من الجباية المحصلة.

وفيما يخص تراكم الباقي لتحصيل الضريبة على أرباح الشركات، أي 114.7 مليار دج، فيعتبر هذا الأخير هامشيا مقارنة بمبلغ تحصيل الضريبة نفسها أي 245.9 مليار دج في 2011، ونفس الأمر ينطبق على الباقي لتحصيل أي 114.7 مليار دج الذي يمتد لفترة تفوق 20 سنة. كما يجدر الأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحصيل الضرائب المقيدة، مثل:

- حق المكلفين بالضريبة في الاعتراض قانونا وفي أجل معين على الضرائب المفروضة عليهم من قبل مصالح التحقيق والمراقبة الجبائية.

- إستلام جداول ضريبة متعلقة بالمكلفين بالضرائب الذين لم يتم التعرف عليهم، مما يؤدي إلى زيادة المبلغ وعدد الحصص غير القابلة للتحصيل.

كما يجدر هنا الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة مثل الباقي للتحصيل والمقدر بـ 8000 مليار دج، من 5000 مليار دج يمثل غرامة قضائية في حق البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) المنحل سابقا، كما تم تقديم توضيحات بشأنه في سنة 2010، أما باقي التحصيل الآخر، 3000 مليار دج فيمثل ديونا جبائية لمؤسسات عمومية منحلة أو في حالة تصفية.

وبشأن التأخير في تنفيذ برنامج عصرنة الإدارة الجبائية، فتجدر الإشارة، إلى أن النظام المعلوماتي هو قيد الإعداد، كما أن إجراءات التصريح والدفع عن بعد بدأت منذ شهر أوت 2013 على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أما فيما يخص مبلغ أرباح الأسهم الواجب دفعها للخزينة العمومية من طرف البنك الجزائري وشركة سوناطراك، فإن تحديد مبلغ أرباح الأسهم الواجب دفعها من قبل البنك الجزائري لفائدة الخزينة، يتم بشروط محددة بمقتضى المادة 28 من الأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقروض، وتنص هذه المادة على «أن الرصيد الواجب دفعه إلى الخزينة على الأرباح المحققة، يتم تحديده بعد استنتاج الاحتياطات ذات الطابع القانوني العام والخاص».

إن مراقبة حسابات البنك الجزائري، يقدمها ناظر دائم لوزارة المالية وفي نفس الميدان المدير العام للخزينة وهو عضو في مجلس الإدارة للبنك الجزائري.

أما بالنسبة لأرباح الأسهم المدفوعة من قبل سوناطراك لفائدة الخزينة العمومية، فيتم إقرار مبلغها على مستوى الجمعية العامة العادية لسوناطراك، كما تتم مراقبة وزارة المالية عن طريق المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للضرائب بصفتيها عضوين بمجلس إدارة هذه المؤسسات ومن قبل محافظي الحسابات الذين يمارسون مهامهم، طبقا للقانون رقم 10-01، المتعلق بالمهن المحاسبية.

فيما يخص احترام عدم مبادئ الميزانية، تجدر الإشارة

في مجال ضعف التحصيلات التي سببت تراكما في الإيرادات الواجب تحصيلها، فتجدر الإشارة إلى أن تراجع التحصيلات الضريبية على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) لغير الأجراء في سنة 2011 تجدد تفسيرها الحقيقي في نهاية الأشغال الكبرى والتي أدت إلى غاية 31 ديسمبر 2010 إلى تحقيق نسبة هامة من الجباية المحصلة.

وفيما يخص تراكم الباقي لتحصيل الضريبة على أرباح الشركات، أي 114.7 مليار دج، فيعتبر هذا الأخير هامشيا مقارنة بمبلغ تحصيل الضريبة نفسها أي 245.9 مليار دج في 2011، ونفس الأمر ينطبق على الباقي لتحصيل أي 114.7 مليار دج الذي يمتد لفترة تفوق 20 سنة. كما يجدر الأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحصيل الضرائب المقيدة، مثل:

- حق المكلفين بالضريبة في الاعتراض قانونا وفي أجل معين على الضرائب المفروضة عليهم من قبل مصالح التحقيق والمراقبة الجبائية.

- إستلام جداول ضريبة متعلقة بالمكلفين بالضرائب الذين لم يتم التعرف عليهم، مما يؤدي إلى زيادة المبلغ وعدد الحصص غير القابلة للتحصيل.

كما يجدر هنا الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة مثل الباقي للتحصيل والمقدر بـ 8000 مليار دج، من 5000 مليار دج يمثل غرامة قضائية في حق البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) المنحل سابقا، كما تم تقديم توضيحات بشأنه في سنة 2010، أما باقي التحصيل الآخر، 3000 مليار دج فيمثل ديونا جبائية لمؤسسات عمومية منحلة أو في حالة تصفية.

وبشأن التأخير في تنفيذ برنامج عصرنة الإدارة الجبائية، فتجدر الإشارة، إلى أن النظام المعلوماتي هو قيد الإعداد، كما أن إجراءات التصريح والدفع عن بعد بدأت منذ شهر أوت 2013 على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.



عجز الخزينة، دفع دين الدولة والعجز الناتج عن تنفيذ قانون المالية.

ويفسر عجز الخزينة لسنة 2011 بنخصم مبلغ من صندوق ضبط الإيرادات ودفعه من حساب تسوية الخزينة المفتوح على مستوى البنك الجزائري، ويتم حساب هذا العجز على أساس سعر التوازن بـ 77 دولارا أمريكيا، مقارنة بالسعر المرجعي والمقدر بـ 37 دولارا، للبرميل، ونظرا للسيولة المسجلة على مستوى حساب ضبط الخزينة، فإن دفع فائض الجباية البترولية لسنة 2011 مقدر بـ 2300 مليار دج إلى حساب الإيداع المفتوح لدى البنك الجزائري قد تم تأجيله إلى بداية سنة 2012.

أما عن وضعية صندوق ضبط الإيرادات والحركات الدائنة والمدينة، فيتم تقديمها إلى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بمناسبة تقديم قانون المالية، كما تطبق على هذا الصندوق مراقبة مجلس المحاسبة.

وبشأن دورية تقديم مشروع قانون تسوية الميزانية، تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يتم عرضه طبقا لأحكام القانون رقم 84-17، والمتعلق بقوانين المالية والمحددة بـ (3 ن) غير أنه وعلى المستوى العملي، فإن مشروع هذا القانون يودع على مستوى المجلس الشعبي الوطني بعد 18 شهرا من إقفال سنة التسيير المتعلقة به.

فيما يخص البلديات، فتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أية بلدية عاجزة سنة 2011، وأن تمويل البلديات يتم من خلال:

- أموالها الخاصة،
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية،
- التكفل بديونها من طرف الدولة،
- التكفل بمرتبات مستخدميها،
- التخصيصات الممنوحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية.

وفيما يتعلق بمسألة 140000 منصب شغل المفتوحة لفائدة الإدارة العمومية بعنوان سنة 2011، فتجدر الإشارة إلى أن هذه المناصب تخص ترقية المستخدمين الذين هم في الخدمة، والتكفل بعمليات التوظيف الجديدة، أما التأخر في التوظيف فيرجع السبب لا سيما إلى الشروط المحددة في هذا المجال من طرف المديرية العامة للتوظيف العمومي وكذا إلى وتيرة إنجاز التجهيزات العمومية وعدم التجاوب

إلى أن هذه المسألة تخص فقط مبدأ السنوية بالنسبة لعملية التجهيز العمومي، بالفعل فبموجب أحكام قوانين المالية، فإن باقي الاعتمادات يتم تسجيلها في حساب التخصيص الخاص المخصص لهذا الغرض، ولا تسقط في نهاية السنة المالية، وهو ما يستجيب لأحكام قوانين المالية التي ترخص تأجيل اعتمادات الدفع من سنة إلى أخرى وذلك بالسماح بإنجاز المشاريع في أحسن الظروف.

فيما يخص كثرة حسابات التخصيص الخاص وكثرة التعبئة للموارد المترتبة عنها ونقص الشفافية في تسييرها؛ فقد تمت الإجابة عن هذه الملاحظة لكن من المفيد إعادة التطرق إليها.

فمنذ سنة 2011 تم تقليص عدد حسابات التخصيص الخاص بـ 8 حسابات، أي أن نسبة 11% من حسابات التخصيص الخاص مفتوحة منذ 50 سنة. إن تعبئة الاعتمادات أي بنسبة 45.5% من الموارد، مركزة أساسا على مستوى حساب صندوق ضبط الإيرادات الذي يعد صندوقا استراتيجيا للضبط، في حين أن حسابات التخصيص الخاص الخمسة المتعلقة بالبرنامج الخماسي، خماسية للتجهيز العمومي، فتضمن 42% من الاعتمادات المعبأة.

أما حسابات التخصيص الخاص التسعة والستين المتبقية، فرصيدها لا يمثل إلا ما مقداره 410 مليار دج من المبلغ الإجمالي الذي يمثل 3.312 مليار دج، مسجل بعنوان حسابات التخصيص الخاص، أي بنسبة 12.4%، يتم تنفيذ النفقات المودعة في حسابات التخصيص الخاص باحترام نفس الأحكام التنظيمية ونفس الإجراءات المطبقة على العمليات الميزانية، فهي تخضع بالتالي إلى كل مراحل الرقابة، أي كل من الأمر بالصرف ولجنة الصفقات والمراقب المالي ومراقبة أمين الخزينة.

بخصوص اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عمليات الخزينة من دون تمييز، يجدر التوضيح أن أموال فائض الجباية البترولية المودعة في الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك الجزائري، يتم نقلها إلى حساب إيداع فائض الجباية البترولية والمفتوح على مستوى نفس هذه المؤسسة، ووفقا للتنظيم المعمول به فإن المبالغ المقتطعة لهذا الحساب تتم بموجب مقرر لوزير المالية لتغطية ثلاث فئات من النفقات وهي:

في بعض القطاعات وبعض الجهات بين التآطير المستهدف ووجود الكفاءات المطلوبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيد الوزير الأول قد قام بتنصيب لجنة وزاية مشتركة، بهدف امتصاص هذه المناصب في أقرب الأجال الممكنة.

أما عن القروض الممنوحة من طرف الجزائر لبعض البلدان الأجنبية، فأود أن أوضح في هذا المجال أن مبالغها قد تم تخصيصها على عاتق الميزانية قبل سنة 2011 كمدفوعات، وتسجيلها على المستوى المحاسبي كقروض لنفس السنة.

وبشأن استراتيجية الجباية، فهي تستهدف تخفيض الضغط الجبائي وتسهيل إجراءات التحصيل ومكافحة الغش والتهرب الجبائين، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على رده على مختلف الأسئلة التي طرحت صبيحة هذا اليوم؛ وإن كانت لدي ملاحظة أردت أن أضيفها، فلنأخذ بناحية الحاجة إلى مزيد من الاتصال وإلى مزيد من تبادل المعلومات وإعطاء مزيد من المعطيات، ولهذا أنا أنصح اللجنة المختصة بأن تسعى إلى تنظيم لقاءات مع مسؤولي قطاع المالية، لأن جلسة واحدة غير كافية، ومهما تم الإدلاء بالأرقام، فتبقى أرقامنا منقوصة، لذا أطلب من السيد وزير المالية ومن اللجنة المختصة أن ينسقوا لكي يعطوا الفرصة للسيدات والسادة أعضاء المجلس لأخذ المزيد من المعلومات، وسوف نخصص هذه الجلسة - إذا رأيتم ضرورة لذلك - للجنة ولكن نوسعها لكافة الأعضاء، حتى تعم الفائدة.

إذن، شكرا لكم سيدي الوزير مرة ثانية وشكرا للزميلات والزملاء على تدخلاتهم؛ غدا - إن شاء الله - سيكون لنا موعد في العاشرة صباحا، وستخصص الجلسة لتحديد الموقف من النصين اللذين قدما بالأمس واليوم، وبما أنكم تعرفون بأن النصاب القانوني مطلوب، فيرجى تبليغ الزميلات والزملاء غير الموجودين اليوم معنا من أجل الحضور والمشاركة.

شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة  
والدقيقة الخامسة مساء

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 06 ربيع الثاني 1435  
الموافق 06 فيفري 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587